وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي
جامعة صالحي أحمد بالنعامة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

# دور الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية
# مديرية الضرائب ـ نموذجا ـ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر –ل.م. د– الحقوق

تخصص: قانون إداري

تحت إشراف:

الدكتورة : عليوة كريمة

من إعداد الطلبة:

–جبار زهرة

–أغا إكرام

| أعضاء لجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| اسم ولقب الأستاذ | الدرجة العلمية | الصفة |
| لعلوي محمد | أستاذ محاضر – أ – | رئيســا |
| عليوة كريمة | أستاذ محاضر – أ – | مشرفا ومقررا |
| حشيفة مجدوب | أستاذ محاضر – أ – | مناقشــا |

السنة الجامعية 2025–2026


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

*قال الله تعالى :﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾*

*الحمد لله تعالى أولًا وآخرًا، الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، ونسأله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ونافعًا لمن يطّلع عليه.*

*بعد مسيرة من الاجتهاد والبحث والمثابرة، تكللت بإتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذة المشرفة" **عليوة كريمة**"، على ما قدمته لنا من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، ومرافقتها لنا طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة.*

*كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة الحقوق بجامعة النعامة، على ما قدموه لنا من علم ومعرفة طوال مشوارنا الجامعي.*

*ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من ساهم في مساعدتنا، من قريب أو بعيد، سواء بكلمة طيبة، أو نصيحة، أو دعاء صادق، أو أي شكل من أشكال الدعم الذي كان له أثر في إنجاز هذا العمل.*

*وفي الأخير، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا الجهد المتواضع ثمرة نافعة، وأن يوفقنا لما فيه الخير والنجاح مستقبلًا.*

# الإهداء

**"الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والحمد لله على توفيقه وكرمه وفضله الذي لا يُحصى"**

إلى أول نعمة رزقني الله بها،

إلى من كانا ملجئي بعد الله، وسندي في كل خطوة،

إلى من سهرا وتعبا لأجل أن أصل إلى هذه اللحظة،

إلى والدي العزيزين، حفظهما الله وأدامهما نورًا في حياتي.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا دائما مصدر دفء وقوة.

إلى كل من حمل لي في قلبه دعوة خير، أو قدّم لي يد العون يومًا.

إليكم أهدي ثمرة هذا الجهد بكل حب وامتنان.



***آغا إكرام***

# الإهداء

**الحمد لله على بداية كانت منه، وعلى توفيق لم يكن إلا به، وعلى نهاية جميلة نسأله أن يبارك فيها.**

*إلى من علّماني أن الأحلام تُنال بالصبر والإرادة،*

*إلى من كان حضورهما أمانًا ودعاؤهما سكينة،*

*إلى القلب الذي كان يدعو لي بصمت،*

*وإلى الأعين التي انتظرت نجاحي قبل أن أحققه...*

*إلى أبي وأمي، أغلى ما أملك في هذه الحياة، أنتما الحلم حين يتعب الطريق،*

*والنور حين تضيق الأيام، فبفضلكما وصلت، وبهذا التخرج أهديكما جزءًا من فرح العمر. حفظهما الله وأطال في عمرهما.*

*إلى عائلتي الكريمة، سندي الحقيقي ومصدر سعادتي.*

*إلى كل من كان جزءًا من هذا الطريق، أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل روح آمنت بي ولو بكلمة..*

*الحمد لله على حلمٍ كان بالأمس دعاء، وأصبح اليوم حقيقة تُرتدى بفخر✨ .*

***جبار زهرة***

## قائمة المختصرات

| الكلمة | مختصرها |
|---|---|
| الصفحة | ص |
| الطبعة | ط |
| من الصفحة إلى الصفحة | ص ص |
| Numéro d'Identification Fiscale | NIF |
| Taxe sur la Valeur Ajoutée | TVA |
| Impôt sur le Revenu Global | IRG |
| Taxe sur l'Activité Professionnelle | TAP |

# مقدمـــــــة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولات متسارعة في مختلف المجالات، خاصة في المجالين التكنولوجي والعلمي الأمر الذي أصبح يفرض على الحكومات ضرورة مواكبة هذه التغيرات والتكيف معها، ولم يعد الإعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية كافي لمواجهة متطلبات العصر، مما دفع بالإدارات العمومية إلى تبني أنماط حديثة قائمة على الرقمنة وتوظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال بهدف تحسين الأداء ورفع مستوى الفعالية في تقديم الخدمات، وقد امتدت آثار هذا التحول إلى مختلف القطاعات ومن بينها الإدارة الجبائية التي سعت بدورها إلى تحديث آليات عملها وعصرنة خدماتها بما يتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي وتحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة.

ويعتبر المجال الجبائي من بين أبرز القطاعات التي شملتها التحولات الحديثة، بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه الضرائب في تمويل الميزانية العامة للدولة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالجباية لا تقتصر وظيفتها على كونها أداة مالية فقط، بل تتجاوز ذلك لتشكل وسيلة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأعباء الجبائية بصورة منصفة بين مختلف فئات المجتمع، وعلى هذا الأساس أصبح تحديث المنظومة الجبائية وتكييفها مع متطلبات العصر الرقمي ضرورة ملحة، بما يضمن تحسين فعالية التحصيل الضريبي، والحد من مظاهر التهرب والغش الجبائي، فضلاً عن تكريس مبدأ الشفافية في العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.

وفي هذا السياق، انتهجت الجزائر خلال السنوات الأخيرة سياسة رقمية شاملة مست مختلف قطاعات الدولة، من بينها قطاع الضرائب، وذلك من خلال اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة، ورقمنة الوثائق والإجراءات الإدارية، إلى جانب إطلاق بوابات إلكترونية موجهة لخدمة المكلفين بالضريبة، في إطار مسعى وطني يهدف إلى تجسيد الحوكمة الجبائية، وقد ساهمت هذه الإصلاحات، ولو بشكل نسبي في تبسيط الإجراءات، وتقليص آجال معالجة الملفات، فضلا عن توفير قواعد بيانات دقيقة تساعد على دعم اتخاذ القرار وترشيد التسيير الجبائي.

ورغم الجهود المبذولة في مجال رقمنة الإدارة الجبائية، إلا أن تحقيق إدارة جبائية رقمية فعالة لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية والأنظمة المعلوماتية، وإنما يتطلب كذلك توفير بيئة تنظيمية وبشرية قادرة على استيعاب هذا التحول ومواكبته. فنجاح الرقمنة يبقى مرتبطًا بمدى جاهزية الموارد البشرية، وتكوين الأعوان، وكذا قدرة المكلفين بالضريبة على التعامل مع مختلف الخدمات الرقمية المتاحة لهم.

كما أن التحول الرقمي داخل الإدارة الجبائية لا يقتصر على مجرد تحويل الإجراءات الورقية إلى إجراءات إلكترونية، بل يشمل إعادة تنظيم طرق العمل، وتطوير أساليب التسيير والمراقبة والتحصيل، بما يسمح بتحسين جودة الخدمة العمومية وتعزيز فعالية الأداء الإداري. ومن هذا المنطلق، أصبحت الرقمنة إحدى الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية الحديثة من أجل تحقيق السرعة في معالجة الملفات، وتبسيط المعاملات، وتحسين التواصل مع المكلفين بالضريبة.

تتجلى أهمية الموضوع في إبراز واقع الرقمنة داخل الإدارة الجبائية الجزائرية، والوقوف على مدى مساهمتها في تطوير الأداء الإداري وتعزيز فعالية الخدمات الجبائية المقدمة للمكلفين بالضريبة. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة مختلف آليات التحول الرقمي المعتمدة،

وانعكاساتها على تحسين جودة الخدمة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التحول الرقمي أصبح يمثل رهانًا أساسيًا أمام الإدارة الجبائية الجزائرية، خاصة في ظل الحاجة إلى تقييم مدى فعالية هذه الإصلاحات الرقمية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، والكشف عن حدود مساهمتها في تحسين الأداء الإداري والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية":

**ما مدى مساهمة الرقمنة في تطوير الادارة الجبائية من خلال تحديث أساليب التسيير و تبسيط الإجراءات و تعزيز الأداء الاداري ؟**

تكتسي دراستنا أهمية بالغة بالنظر إلى المكانة التي يحتلها قطاع الضرائب باعتباره من أهم القطاعات الحيوية المساهمة في تمويل الخزينة العمومية ودعم الموارد المالية للدولة. كما تنبع أهميتها من راهنية موضوع الرقمنة وارتباطه الوثيق بمسار الإصلاح الإداري الحديث، الذي يهدف إلى تحسين أداء الإدارات العمومية ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. إضافة إلى ذلك، سعت دراستنا إلى إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تحسين جودة الخدمة العمومية الجبائية، من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز فعالية الأداء. وتزداد أهمية موضوعنا من خلال الجانب التطبيقي الذي يتناول واقع الرقمنة على مستوى مركز الضرائب لولاية النعامة، بما يسمح بتقديم تصور عملي حول آليات التحول الرقمي داخل الإدارة الجبائية الجزائرية

من بين الصعوبات التي واجهتنا في موضوعنا:

قلة المراجع المتخصصة التي تجمع بين الرقمنة والإدارة الجبائية .

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي لكونه يسمح بوصف مختلف المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بالرقمنة والإدارة الجبائية، والتعرف على واقع تطبيق التقنيات الرقمية داخل الإدارة الجبائية.

و المنهج التحليلي فقد تم توظيفه من أجل تحليل مختلف المعطيات والمعلومات المتعلقة بدور الرقمنة في تحسين الأداء الإداري، وتفسير مدى مساهمتها في تطوير الخدمات الجبائية وتعزيز فعالية التسيير الإداري.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لتدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وذلك من خلال دراسة مركز الضرائب لولاية النعامة كنموذج ميداني يسمح بالوقوف على واقع تطبيق الرقمنة داخل الإدارة الجبائية الجزائرية ومدى انعكاسها على تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

وقد اعتمدنا على الثنائية المبحثية حيث قسمنا الموضوع الى قسمين، حيث تناولنا في الفصل الأول **الإطار المفاهيمي للإدارة الجبائية،** وتضمن مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول التطرق إلى ماهية الإدارة الجبائية، والذي تم تقسيمه الى مطلبين. أما المبحث الثاني فقد خصصناه للإطار القانوني للرقمنة في الإدارة الجبائية، حيث تم تقسيمه الى مطلبين.

أما الفصل الثاني فقد قمنا **بدراسة تقييمية لدور الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية النعامة،** وقد تضمن مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لتقديم عام حول مركز الضرائب، وتم التطرق فيه من خلال مطلبين. في حين تم تخصيص المبحث الثاني لتوظيف الرقمنة من طرف المكلف والإدارة الجبائية، وقد تم دراسته من خلال مطلبين. و سنوضح ذلك كالتالي.

# الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الجبائية

**تمهيد:**

شهدت مختلف الإدارات تحولات ملحوظاً بفعل إدماج التقنيات الرقمية في أنشطتها ووظائفها التنظيمية، حيث أسهمت الرقمنة في إحداث تغييرات جوهرية مست العديد من مجالات الحياة، خاصة على الصعيد الإداري. فقد بينت الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي أدى إلى تطوير أساليب العمل داخل الإدارات العمومية وتحسين طرق أدائها، ومن بين هذه الإدارات الإدارة الجبائية التي عرفت بدورها مسارًا نحو الرقمنة ، ويقصد برقمنة الإدارة الجبائية إعتماد الوسائل والتقنيات الرقمية في تسيير مختلف العمليات الجبائية، الأمر الذي ساهم في تعزيز الشفافية وترسيخ الثقة بين أطراف العلاقة الجبائية، إضافة إلى رفع مستوى التحصيل الضريبي من خلال تسهيل عمليات المراقبة وجمع الضرائب، والحد من مظاهر الغش والتهرب الضريبي.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى أبرز الأساليب المرتبطة برقمنة الإدارة الجبائية، إلى جانب عرض كل ما يتعلق بالتحصيل الضريبي.

## المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية عنصرًا محوريًا في هيكل النظام الاقتصادي لأي دولة، فهي الوسيلة التي تعتمدها الحكومات لتنفيذ سياساتها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية. كما تمثل الإدارة الضريبية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، بما يتيح تمويل مختلف النفقات العامة وضمان إستدامة الموازنة. وتعمل الإدارة الجبائية كذلك كحلقة وصل بين المكلفين بالضرائب والنظام الضريبي، مما يتيح تطوير التشريعات الضريبية بما يتماشى مع التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية، ويعزز من كفاءة وفعالية النظام الضريبي. وفي هذا السياق نسعى في هذا المبحث إلى تقديم تحليل للمفاهيم النظرية المتعلقة بالإدارة الجبائية ودورها في تنظيم العلاقة بين الدولة والمكلفين.

### المطلب الأول: مفهوم الإدارة الجبائية

قد اختلف الباحثون في تعريف الإدارة الجبائية، فقدم كل منهم منظورًا مختلفًا بحسب الجانب القانوني أو المالي أو التنظيمي الذي ركز عليه. ومن خلال هذا التعدد في التعاريف، يمكن استخلاص المعنى العام للإدارة الجبائية كنظام يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والمكلفين بالضرائب وضمان تحصيل الإيرادات العامة بكفاءة وعدالة.

#### الفرع الأول: تعريف الإدارة

لفهم الإدارة الجبائية بشكل شامل، من الضروري أولاً التعرف على مفهوميها الرئيسيين: "الإدارة" و"الجباية". حيث يرتكز موضوعنا على هذا المفهوم المركب، إذ أن فهم كل من مكونيه يسهم في تحديد الإطار العام للإدارة الجبائية[1].

**أولا: تعريف الإدارة:**

أ) **لغـــــــة:** أدار الشيء أي تعاطه ومنه فالمدير هو الذي يتولى النظر في الشيء[2].

---

[1] مريبعي محفوظ، تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص قانون عام فرع إدارة ومالية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01، سنة 2017، ص 10.

[2] نعمة عباس الخفاجي، صلاح الدين الهيتي، تحليل أسس الإدارة العامة(منظور معاصر)، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2009 ،ص 18.

**ب) إصطلاحـــــــا:** شهد مفهوم الإدارة تطورًا ملحوظًا مع تطور مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعريفات التي قدمها الباحثون والمهتمون بعلم الإدارة.

فقد عّرف **Frederick Winslow Taylo** الإدارة بأنها:" المعرفة الدقيقة بما ينبغي على العاملين القيام به، مع التأكد من إنجازه بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة وأقلها تكلفة.

أما **Henri Fayol** فقد اعتبر الإدارة مجموعة من الوظائف الأساسية تتمثل في التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة.

في حين قدم **محمد الشامي** تصورًا أشمل لمفهوم الإدارة، إذ يرى أنها تمثل العنصر المحوري داخل المنظمة، والمسؤول عن تنفيذ الأهداف وتحقيق النتائج المرجوة من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، بما يسهم في تعزيز الثقة وتحقيق النجاح المؤسسي[1].

**ثانيا: تعريف الجباية:**

يمكن تعريف الجباية على أنها:" فريضة مالية يلتزم الفرد بدفعها إجبارياً للدولة أو لإحدى الهيئات العامة المحلية، وذلك بشكل نهائي، كمساهمة من المكلف في تمويل التكاليف والنفقات العامة، دون أن يترتب عليه أي منفعة مباشرة مقابل هذا الدفع. ويُعد هذا التعريف أساسياً لفهم الدور الذي تلعبه الضرائب في دعم السياسات المالية وضمان استقرار الموازنة العامة للدولة".[2]

في حين تعرف الضريبة أنها مساهمة مالية إجبارية يؤديها الأفراد بشكل نهائي ودون أي مقابل مباشر، بهدف تحقيق المنفعة العامة. وتُحدد قيمة هذه المساهمة وفقاً لقدرة المواطنين المالية ونسبة إنفاقهم، ما يعكس مبدأ العدالة الضريبية وضمان توزيع الأعباء العامة بما يتناسب مع إمكانيات المكلفين[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الجباية عبارة عن الإطار القانوني والإداري الذي ينظم العلاقة بين الدولة والمكلفين، بما يشمل جميع القواعد المتعلقة بالضرائب والرسوم

---

[1] قصري فريدة، مطبوعة دروس في مقياس: مدخل إلى علم الإدارة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر -03- ، سنة 2021، ص 07.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية للنشر، سنة 2000،ص02.

[3] حسين الصغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، ط01، سنة 1999، ص53.

المقررة لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية. وهي تعبّر أيضًا عن فريضة مالية يلتزم المكلفون بأدائها بشكل نهائي وإجباري، دون أن يترتب عليهم أي منفعة مباشرة، كالمساهمة في تمويل التكاليف والنفقات العامة وضمان استقرار الموازنة العامة للدولة.

ومن هذا المنطلق، تعرف الضريبة على أنها:" مساهمة مالية إجبارية يلتزم الأفراد بدفعها وفقًا لقدرتهم المالية ونسبة إنفاقهم، بهدف تحقيق المنفعة العامة، وتعكس هذه الآلية مبدأ العدالة الضريبية وتوزيع الأعباء العامة بما يتناسب مع إمكانيات المكلفين"

**ثالثا: تعريف الإدارة الجبائية**

تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون لمفهوم الإدارة الجبائية، وذلك باختلاف المنظور الذي تناولوا من خلاله هذا المفهوم، وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

عرفت الإدارة الجبائية بأنها:" مزيج من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، كما أنها تُعد فرعاً من فروع الإدارة العامة، ولذلك فهي تمارس مختلف الوظائف الإدارية الأساسية المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة".[1]

كما تُعرف أيضاً بأنها:" الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية ويتولى مسؤولية تنفيذ التشريع الجبائي، إذ تشكل حلقة وصل بين المكلفين والنظام الضريبي، من خلال تطبيق القوانين والإجراءات الجبائية وتوعية المكلفين بها". ويبرز هذا التعريف أهمية الإدارة الجبائية في تحقيق أهداف السياسة الجبائية، باعتبار أن التشريع الجبائي وحده لا يكفي لتحقيق تلك الأهداف دون وجود إدارة كفؤة تتولى تطبيقه.[2]

ومن جهة أخرى، يُنظر إلى الإدارة الجبائية على أنها:" هيئة أو منظمة عامة تختص بحساب وفرض وتحصيل المستحقات المالية من المكلفين، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، وذلك بهدف المساهمة في تمويل النفقات العامة للدولة وخدمة السياسة المالية."[3]

---

[1] حمزة بن عروس، لمين علوطي،" أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير الإدارة الضريبية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06 ،العدد 01 ،جامعة المدية، الجزائر، 2022 ،ص 502.

[2] محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2010، ص 38.

[3] محفوظ مربيعي، المرجع السابق، ص38.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إستنتاج تعريف شامل للإدارة الجبائية بأنها:" جهاز إداري وقانوني تابع للإدارة العامة، يتمتع بالشرعية القانونية ويتولى تطبيق وتنفيذ التشريع الجبائي من خلال ممارسة الوظائف الإدارية الأساسية كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، كما يضطلع بمهمة حساب وفرض وتحصيل الضرائب من المكلفين بها، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، بهدف ضمان تمويل النفقات العامة وتحقيق أهداف السياسة المالية للدولة".

**الفرع الثاني: خصائصها**

تتميز الضريبة بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الموارد المالية للدولة، إذ تمثل وسيلة أساسية تعتمد عليها الحكومات لتمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية. وقد تطورت هذه الخصائص مع تطور النظم المالية و الاقتصادية، الأمر الذي جعل الضريبة أداة مالية ذات أبعاد متعددة لا تقتصر على الجانب المالي فحسب، بل تمتد لتشمل جوانب تنظيمية واقتصادية واجتماعية. ويمكن إبراز أهم خصائص الضريبة فيما يأتي:

**أولا: الإجبارية في الدفع** : تفرض الضريبة بصفة إلزامية من قبل الدولة، حيث تقوم الإدارة الجبائية بتحصيلها من المكلفين سواء عن طريق الاقتطاع المباشر من المصدر، كما هو الحال في الضرائب المفروضة على الأجور، أو من خلال قيام المكلف بدفعها مباشرة وفقاً للقواعد المحددة قانونا.

**ثانيا: عدم وجود مقابل مباشر:** يلتزم المكلف بدفع الضريبة دون الحصول على منفعة مباشرة ومحددة مقابل ما يدفعه، إذ تُستخدم حصيلة الضرائب في تمويل النفقات العامة التي تستفيد منها الجماعة ككل، ولا يحق للمكلف الامتناع عن الدفع بحجة عدم حصوله على خدمة معينة[1].

[1] شامية، احمد زهير ، خالد الخطيب: المالية العامة، ، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص132

**ثالثا: فرضها بقانون:** لا يمكن فرض الضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بموجب نص قانوني صادر عن السلطة التشريعية، في حين يقتصر دور الإدارة الجبائية على تنفيذ هذه القوانين وجباية الضرائب وفقاً للأحكام المحددة قانوناً، مع خضوع ذلك لرقابة القضاء.[1]

**رابعا: طابعها النقدي:** أصبحت الضريبة في النظم الحديثة التزاماً نقدياً يلتزم المكلف بدفعه للدولة، وذلك بعد أن كانت في الماضي تُفرض أحياناً بصورة عينية، إلا أن تطور الاقتصاد النقدي أدى إلى اعتماد الشكل النقدي في تحصيلها.

**خامسا: نهائية الدفع:** تتميز الضريبة بكونها تُدفع بصفة نهائية وغير قابلة للاسترداد من طرف المكلف، إذ بمجرد تحصيلها تنتقل ملكيتها إلى الخزينة العمومية لتُخصص لتمويل مختلف النفقات العامة وتحقيق المصلحة العامة. وبالتالي، لا ينتظر المكلف استرجاع ما قام بدفعه، كما لا يمكنه المطالبة بردّ الضريبة بحجة عدم استفادته الشخصية أو المباشرة من الخدمات التي تمولها الدولة من حصيلتها.

وترجع هذه الخاصية إلى الطبيعة التضامنية للضريبة، باعتبارها مساهمة مالية يلتزم بها الأفراد للمشاركة في تحمل الأعباء العامة، بما يضمن استمرارية المرافق العمومية كالتعليم، و الصحة ، و الأمن ، و النقل، وغيرها من الخدمات التي تعود فائدتها على المجتمع بأكمله.

**سادسا: الدورية في التحصيل:** تُدفع الضرائب في الغالب بصفة دورية ومنتظمة، وغالباً ما تكون سنوية، مع وجود بعض الضرائب التي قد تُفرض لمرة واحدة فقط وفقاً لطبيعتها.

**سابعا: وسيلة لتحقيق أهداف الدولة:** تمثل الضريبة أداة أساسية لتغطية النفقات العامة، كما تُستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، مثل إعادة توزيع الدخل، وتحفيز النشاط الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ثامنا: **تصدر من شخص عام:** تتميز الإدارة الجبائية بأنها تصدر عن شخص عام، باعتبارها مرفقًا عموميًا تابعًا للدولة، حيث تمارس مهامها واختصاصاتها باسم السلطة العامة بهدف

---

* **خضوع ذلك لرقابة القضاء:** أي أن الإجراء أو القرار المعني لا يُترك للتقدير المطلق للإدارة أو لأي جهة أخرى، وإنما يكون تحت مراقبة ومتابعة السلطة القضائية للتأكد من مدى مطابقته لأحكام القانون واحترامه لحقوق الأفراد.

[1] شامية، احمد زهير ، المرجع السابق ، ص132 .

تحقيق المصلحة العامة، والمتمثلة أساسًا في فرض وتحصيل الضرائب وتنظيم العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة.

**تاسعًا: تصدر من شخص قانوني:** تتمتع الإدارة الجبائية بصفة قانونية باعتبارها هيئة إدارية منظمة بموجب نصوص وتشريعات محددة، حيث تمارس صلاحياتها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، ولا يمكنها القيام بأي إجراء إلا في حدود الاختصاصات المخولة لها قانونًا.[1]

**الفرع الثالث: وظائف الإدارة الجبائية .**

تتوزع وظائف الإدارة الجبائية بين وظائف رئيسية ذات طابع استراتيجي وأخرى تنفيذية ذات طابع تطبيقي، حيث تعمل هذه الوظائف بشكل متكامل لضمان حسن تسيير النظام الضريبي وتحقيق الفعالية في تطبيق التشريعات الجبائية. فالإدارة الرئيسية تتولى رسم التوجهات العامة من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، في حين تتكفل الإدارة التنفيذية بتجسيد هذه التوجهات ميدانيًا عبر مجموعة من العمليات المرتبطة بتحديد المكلفين بالضريبة وتقديرها وتحصيلها ومتابعتها.[2]

**أ) وظائف الإدارة الرئيسية:**

- التخطيط :عملية وضع الأهداف والسياسات العامة للإدارة الجبائية بناءً على تحليل الأوضاع الحالية واستشراف المستقبل لتوجيه العمل وتحسين الأداء .
- التنظيم :تحديد المهام الملقاة على عاتق الإدارة، ووضع الهيكل التنظيمي المناسب، وتعيين الأفراد المؤهلين ومنحهم الصلاحيات اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة .
- التوجيه :إصدار التعليمات والنماذج المتعلقة بكافة العمليات الجبائية، وتفسير النصوص القانونية لضمان تطبيقها بشكل صحيح وفهمها من قبل المكلفين بالضريبة .

---

[1] عدوان معزوز محمد إشتية، مُسببات النزاع في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم(17 ) لسنة 2004م، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، 2008، ص 07-08

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي – دراسته تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، سنة 2014 ،ص68 .

- الرقابة :متابعة تقييم الأداء الإداري، والتأكد من التزام المصالح بالقوانين والتعليمات، والكشف عن العراقيل ومعالجتها لضمان حسن سير العمل وحماية حقوق الإدارة والمكلفين[1]

**ب) وظائف الإدارة التنفيذية:**

- التخطيط قصير الأجل :إعداد البرامج والخطط السنوية لجميع أقسام الإدارة التنفيذية لضمان سير العمل وفق الأهداف المرسومة .
- حصر المكلفين بالضريبة :تحديد الأشخاص الخاضعين لكل نوع من الضرائب وتسجيل أسمائهم في سجلات الإدارة لضمان شمولية النظام الضريبي .
- ربط الضريبة :تحديد مبلغ الضريبة المستحق على المكلف وفقًا للوعاء الضريبي والقوانين المطبقة [2].
- تحصيل الضريبة :القيام بكافة الإجراءات اللازمة لنقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، سواء كان الدفع نقدًا أو عبر شيكات أو حوالات بريدية أو وسائل أخرى .
- المتابعة والرقابة :إعداد التقارير والإحصاءات السنوية، مقارنة النتائج السابقة والحالية، ومراقبة وضعية المكلفين لضمان الالتزام بالقوانين ورفع كفاءة الأداء.[3]

## المطلب الثاني: مهام الإدارة الجبائية وأهدافها

تعتبر مهام الإدارة الجبائية وأهدافها من المحاور الأساسية لفهم طبيعة عمل هذا الجهاز الإداري الحيوي، إذ تتجلى أهميتها في الدور الذي تلعبه في تطبيق التشريعات الضريبية وتحقيق السياسة المالية للدولة. ويقتضي دراسة هذا الموضوع تحليل وظائف الإدارة الجبائية المختلفة وأهدافها المتعددة، بدءًا من المهام المتعلقة بالتحصيل والتنظيم

---

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضيربية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،مصر،سنة 2013،ص 65.

[2]عبد رجاشتة، تقييم الاصلاح الجبائي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص تسيير المؤسسات، شعبة علوم إقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01،سنة 2018،ص 73.

[3]هاشم عبد الرحمن تكروري، الاسس الفلسفية للضرائب، الطبع الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،سنة 2015،ص128.

والرقابة، وصولاً إلى الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يعكس ارتباط الإدارة الضريبية بكافة أوجه النشاط الاقتصادي للدولة وقدرتها على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، سيتم تناول الفروع التالية لتوضيح مهام الإدارة الجبائية وأهدافها بشكل مفصل.

**الفرع الأول: مهام الإدارة الجبائية**

الإدارة الجبائية من بين الإدارات العمومية التي تتسم مهامها بدرجة كبيرة من الأهمية والتعقيد، نظراً لارتباطها المباشر بتطبيق التشريع الضريبي وتنفيذ أحكامه، الأمر الذي يؤدي إلى قيام علاقات متعددة ومتشابكة بينها وبين المكلفين بالضريبة بمختلف فئاتهم وأنشطتهم الاقتصادية، ويتطلب ذلك توفر قدر عالٍ من التنظيم والكفاءة لضمان حسن سير النظام الضريبي وتحقيق أهداف السياسة المالية للدولة. وفي هذا الإطار تضطلع الإدارة الجبائية بمجموعة من المهام الأساسية[1]، من أهمها ما يأتي:

- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة والعمل على توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم الجبائية.
- تكريس مبدأ الشفافية من خلال توفير المعلومات الجبائية للمكلفين ونشر التقارير والإحصاءات المرتبطة بالتطبيق الضريبي.
- توضيح وتفسير التشريع الضريبي عن طريق إصدار القرارات والتنظيمات اللازمة والسهر على تطبيقه.
- استيفاء الديون والمستحقات الضريبية من المكلفين.
- تحديد وتطبيق الغرامات الجبائية وغرامات التأخير وفقاً لأحكام القانون.
- الإشراف على تنظيم وتسيير المصالح الجبائية وضبط انتشارها عبر مختلف الأقاليم.
- تسيير الموارد البشرية الجبائية من خلال توظيفها وتأهيلها وتكوينها وفق القواعد المعمول بها في الإدارات العمومية[2].
- إنجاز التحقيقات الجبائية بغرض مكافحة الغش والتهرب الضريبي.

---

[1] لؤي الحاج شحادة، تحديث وتطوير الإدارة الضريبية، نشرة وزارة المالية، بيروت، لبنان،سنة 2007، ص 10.

[2] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر، ط01، عمان، الأردن،سنة 2011، ص270.

- الإشراف على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعمل الإدارة الجبائية سواء بشكل مباشر أو عبر التعاقد الخارجي.
- ممارسة الرقابة الجبائية لضمان احترام أحكام التشريع الضريبي وتطبيقه بصورة سليمة.[1]

**الفرع الثاني: أهداف الإدارة الجبائية**

تسعى الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال مختلف سياساتها المالية، وذلك بهدف تغطية أعبائها ونفقاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد تطورت هذه الأهداف مع تطور دور الدولة واتساع تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل الإدارة الجبائية تلعب دوراً أساسياً في تنفيذ السياسة الضريبية وتحقيق الأهداف المرتبطة بها. وفي هذا السياق يمكن إبراز أهم أهداف الإدارة الجبائية فيما يأتي:

**أولا: الهدف المالي:**

يعتبر الهدف المالي من أبرز الأهداف التي تسعى الإدارة الجبائية إلى تحقيقها، حيث تعتمد الدولة على الإيرادات الضريبية لتغطية نفقاتها العمومية وتحقيق التوازن في الميزانية العامة. كما تسهم الضرائب في الحد من عجز الميزانية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة الحكومية، خاصة ما يتعلق بتمويل مشاريع الهياكل القاعدية ودعم برامج التنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، تساعد الإيرادات الضريبية على تمويل الاستثمارات العمومية وتشجيع الادخار بما يسهم في تكوين رؤوس الأموال الضرورية لتمويل مشاريع التجهيز والتنمية.[2]

**ثانيا: الهدف الاقتصادي:**

تساعد الإدارة الجبائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق السياسات الضريبية التي تساعد على معالجة الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم والانكماش. ففي حالة التضخم قد تلجأ الدولة إلى رفع معدلات الضرائب أو توسيع نطاقها بهدف امتصاص

---

[1] عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص271.

[2] منصور بن أعمارة، الضرائب على الدخل الإجمالي IRG ،ط02، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،سنة 2011، ص 20.

الكتلة النقدية الزائدة، بينما يتم تخفيضها في حالات الانكماش من أجل تشجيع الادخار والاستثمار. كما يمكن استخدام الضرائب للتأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية، إضافة إلى تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية كالصناعة أو الزراعة أو السياحة عبر منح تسهيلات أو إعفاءات ضريبية[1].

**ثالثا: الهدف الاجتماعي:**

يتمثل الهدف الاجتماعي للضرائب في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف فئات المجتمع. ويتم ذلك عبر تخفيف العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المحدود، وفرض ضرائب أعلى على الدخول المرتفعة والسلع الكمالية. كما يمكن منح إعفاءات ضريبية لبعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية، أو تخفيض الضرائب على السلع الأساسية واسعة الاستهلاك، مقابل فرض ضرائب مرتفعة على السلع التي قد تضر بالصحة العامة مثل التبغ والمشروبات الكحولية.[2]

**رابعا: الهدف السياسي:**

تلعب الإدارة الجبائية دورا في تحقيق الأهداف السياسية للدولة، وذلك من خلال استخدام الضرائب والرسوم الجمركية كوسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى. فقد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب أو رسوم مرتفعة على منتجات بعض الدول، أو تخفيضها على منتجات دول أخرى، بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية في إطار العلاقات الدولية[3].

---

[1] رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث: جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ط 02، ج.أ ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ،ص 21.

[2] محمد عباس محرزي، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS ، الجزائر، 2010، ص31.

[3] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات – دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، الرسم على القيمة المضافة : دراسة نظرية وتطبيقية، ط03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص 13.

## المبحث الثاني: الإطار القانوني للرقمنة في الإدارة الجبائية

الرقمنة الإدارية هي عملية تحديث وتطوير للنظام العام للإدارة الضريبية من خلال اعتماد التكنولوجيا، وتهدف إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في الأداء وتحقيق الرقابة الضريبية الفعّالة. وتشمل هذه العملية تنفيذ الإصلاحات التشريعية والإدارية لسد الثغرات القانونية، والانتقال من النمط الأفقي التقليدي إلى النمط العمودي في تنظيم الإدارة الضريبية، بما يرفع من مستوى الأداء الضريبي ويحد من مظاهر التهرب والغش الضريبي.

وقد سعت الدولة من خلال هذه الإصلاحات إلى تحديث القوانين القائمة، وإنشاء إدارات جديدة، وتبني استراتيجيات متطورة لمواكبة التغيرات الاقتصادية والمالية، وذلك بهدف تحقيق الأهداف المحددة في برنامج رقمنة الإدارة الضريبية وتعزيز دورها في تحصيل الموارد وضمان استقرار النظام المالي للدولة.[1]

### المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

شهد العالم نقلة نوعية في تكنولوجيا المعلومات والإتصال واتجاه نحو رقمنة الإدارة فأصبحت حتمية لابد منها لكل الهيئات العمومية والخاصة من الحكومة والوزارات والمؤسسات التابعة لها والمؤسسات الإقتصادية والخدماتية دون استثناء وذلك لمواكبة كل المستجدات التي تحصل في العالم وفي نفس الوقت لتسهيل العمل وسرعته ودقته وخلوه من الهفوات لهذا سنحاول في هذا المطلب التعرف أكثر على الرقمنة.

#### الفرع الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها

##### أولا: تعريف الرقمنة

تعرف الرقمنة بأنها عملية متقدمة تهدف إلى تحويل الوثائق، مهما كان نوعها أو شكلها، إلى صيغة رقمية، بما يواكب العمل التقني والفكري والمكتبي، ويسمح بفهرستها، جدولتها، وتمثيل محتوى النص المرقّم بشكل يسهل الوصول إليه ومعالجته.[2]

---

[1] قويدر محمد الطيب، "**عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر – دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي**"، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي/الجزائر، جوان2021، ص 552.

[2] دلهومي الصالح، إشكالية المكتبة الإلكترونية ومستفاديها, أعمال العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات في الوطن العربي، المعهد الأعلى للتوثيق والمعلومات، تونس، 2001، ص72

كما تعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي بغرض معالجتها باستخدام الحاسب الآلي. وفي سياق نظم المعلومات، تشير الرقمنة عادةً إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور، سواء كانت فوتوغرافية أو خرائط، إلى إشارات ثنائية باستخدام أجهزة المسح الضوئي، بحيث يمكن عرض النتائج ومعالجتها إلكترونياً على شاشة الحاسب.[1]

يرى **تاتي كاين** أن الرقمنة هي "عملية تحويل مصادر المعلومات المتنوعة، مثل الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة، إلى شكل مقروء باستخدام تقنيات الحاسب الآلي، وتحويل هذه المعلومات إلى النظام الثنائي (البيتات)، الذي يمثل وحدة المعلومات الأساسية في نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة".

بينما تعرف **شارلوت بَتسي** الرقمنة بأنها "منهجية تسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي."

ويقدم **دوج جودجز**، تبنياً لمفاهيم المراجع الوطنية الكندية، تعريفاً آخر يرى فيه أن "الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسائط فيزيائية تقليدية، مثل مقالات الدوريات والكتب والمخطوطات والخرائط، إلى شكل رقمي."

ومن منظور عام آخر، تُعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي بغرض معالجتها بواسطة الحاسب الآلي، وهو التعريف الذي يركز على الجانب العملي والتطبيقي للرقمنة في نظم المعلومات الحديثة.[2]

من خلال ما سبق نستنتج الرقمنة هي:" عملية متقدمة ومنهجية تهدف إلى تحويل المعلومات والبيانات، سواء كانت نصوصاً مطبوعة، صوراً، تسجيلات صوتية، خرائط، أو أي محتوى فكري متاح على وسائط فيزيائية تقليدية، إلى صيغة رقمية قابلة للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي. وتُمكّن هذه العملية من فهرسة المعلومات، جدولتها، تمثيل محتواها، وتيسير

---

[1] فراح عبد الرحمان، "**مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية**"، مجلة المعلوماتية، المملكة العربية السعودية، سنة 2005، ص38 .

[2] سعيد يقطين، من النص الى النص مدخل الى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت، المركز الثقافي العربي، سنة 2005، ص21.

الوصول إليها واسترجاعها، مستفيدة من تقنيات المسح الضوئي والنظم الثنائية، بما يواكب العمل التقني والفكري والمكتبي، ويتيح استخدامها في نظم المعلومات الحديثة بكفاءة وفعالية.

**ثانيا: خصائصها :**

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات بعدة خصائص أساسية تجعلها أداة فعالة في تطوير الأداء داخل المؤسسات، سواء في القطاع العام أو الخاص، ومن أبرز هذه الخصائص:

- ❖ **تقليص الوقت** :حيث تسمح الرقمنة بالوصول إلى المعلومات ومعالجتها إلكترونياً في أي مكان، ما يقلص زمن إتمام العمليات مقارنة بالطرق التقليدية.
- ❖ **تقليص المكان** :تتيح وسائل التخزين الحديثة استيعاب كميات ضخمة من المعلومات المخزنة، مع سهولة الوصول إليها واسترجاعها عند الحاجة.
- ❖ **تقاسم المهام الفكرية مع الآلة** :بفضل التفاعل بين الباحث وأنظمة الذكاء الصناعي، تساهم الرقمنة في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين، مما يسهم في التحكم والشمولية داخل عملية الإنتاج.
- ❖ **تكوين شبكات الاتصال** :تجمع الرقمنة بين مجموعة من التجهيزات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات لتشكيل شبكات اتصال تسهّل تبادل المعلومات بين المستخدمين والأنشطة الصناعية، بما يعزز كفاءة الإنتاج.
- ❖ **التفاعلية** :تتيح هذه الخاصية أن يكون المستخدم مستقبل ومرسل في نفس الوقت، ما يخلق نوعاً من التفاعل بين الأنشطة المختلفة ويعزز التواصل الفعّال.
- ❖ **اللاتزامنية** :تعني قدرة المستخدمين على استقبال الرسائل في أي وقت يناسبهم، دون الحاجة إلى استخدام النظام في توقيت محدد مسبقاً.
- ❖ **اللامركزية** :تمكّن هذه الخاصية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العمل باستقلالية عن المركز، ما يزيد من مرونة الإدارة وكفاءة الأداء[1].

[1] بن دادي هشام، سعدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، رسالة ماجستير في الحقوق تخصص: قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/الجزائر، 2022/2021، ص 07

❖ **قابلية التوصيل** :تعني القدرة على ربط الأجهزة المختلفة مهما اختلفت الشركات المصنعة أو الدول، ما يتيح تشغيل الأنظمة على نطاق عالمي[1].

❖ **الحركية وقابلية التحرك** :تسمح للمستخدم بالاستفادة من الخدمات أثناء التنقل، سواء عبر الحواسب المحمولة أو الهواتف الذكية، مما يزيد من مرونة العمل.

❖ **قابلية التحويل** :تمكن من نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، مثل تحويل الرسائل الصوتية إلى مطبوعة أو مقروءة، لتسهيل تبادل البيانات بطرق متعددة.

❖ **الجماهرية** :القدرة على توجيه الرسائل إلى فرد واحد أو مجموعة محددة بدلا من إرسالها جماعياً، ما يزيد من التحكم والدقة في إيصال المعلومات.

❖ **الشيوع والانتشار** :تتيح الرقمنة توسع الشبكات لتشمل مناطق واسعة، ما يعزز قوة وتأثير التكنولوجيا نتيجة الانتشار المنهجي لنمط مرن.

❖ **العالمية والكونية** :تسمح الرقمنة بانتقال المعلومات عبر مسارات معقدة تغطي مختلف مناطق العالم، ما يتيح تدفق البيانات إلكترونيا على نطاق عالمي.

**الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة**

تسعى المؤسسات إلى تحويل أعمالها وإدارتها إلى الشكل الرقمي، وهو تحول يستدعي توفير مجموعة من الإمكانيات والمتطلبات الضرورية لضمان نجاح عملية الرقمنة وتحقيق أهدافها[2]. ومن أهم هذه المتطلبات:

**أولا: القوى البشرية المؤهلة** :لا يمكن إتمام عملية الرقمنة بجهود فردية، بل تحتاج إلى تكاثف جهود المسؤولين والموظفين من مختلف الأقسام داخل المؤسسة. كلما كان الموظفون مؤهلين ويمتلكون مهارات وكفاءات عالية، زادت قدرة المؤسسة على تنفيذ مشاريع الرقمنة بجودة عالية.

**ثانيا: توافر البنية التحتية للاتصالات** :يشمل ذلك تطوير شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول الرقمي، بحيث تستوعب حجم الهائل من البيانات والاتصالات، مع توفير الأجهزة والمعدات الحاسوبية اللازمة وضمان وصولها للمؤسسات والأفراد.

---

[1] بن دادي هشام، المرجع السابق ،ص 07.

[2] غيث طلال فايز المجالي، التداعيات السياسية و الإقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي و الإقتصادي الدولي، مجلة الدفاتر السياسة، المجلد 13، العدد 01،سنة 2021 ، ص 07 .

**ثالثا: تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي** : يشمل ذلك إعادة هيكلة الجوانب التنظيمية والوظائف الحكومية لتتوافق مع مبادئ الإدارة الإلكترونية، مثل إلغاء إدارات قديمة واستحداث أخرى جديدة تواكب التطور التكنولوجي.

**رابعا: وضع الإطار القانوني لتطبيق الرقمنة** :يتطلب ذلك تحديد التشريعات اللازمة قبل وأثناء وبعد تطبيق التحول الرقمي، لمعالجة أي ثغرات قانونية وضمان أمن المعاملات الإلكترونية، مع تحديد العقوبات الخاصة بالجرائم المرتبطة بالإدارة الرقمية.

**خامسا: صناع المعرفة** : يمثلون القيادات الرقمية والرأس المال الفكري، حيث يسهمون في خلق ثقافة معرفية جديدة داخل الإدارة الإلكترونية، من خلال تطوير أساليب العمل الإداري وتعزيز الاستفادة من الخبرات والمعارف في مجال المعلوماتية.[1]

**المطلب الثاني: أهمية الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية**

تعتبر رقمنة الإدارة الجبائية من أبرز الآليات الحديثة التي أسهمت في تطوير الإدارة الجبائية وتحسين أدائها، من خلال مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وكذا تعزيز فعالية ونجاعة العمل الجبائي. كما ساهمت في تحديث النظام الجبائي عبر اعتماد الوسائل الإلكترونية في مختلف العمليات الجبائية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تبسيط الإجراءات، وتسهيل تبادل البيانات والمعلومات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، بأقل جهد وفي وقت أسرع[2].

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية في الفرع الأول، ثم دراسة رقمنة النظام الجبائي ومظاهر تجسيده في الفرع الثاني.

**الفرع الأول: أهمية الرقمنة**

تكتسب الرقمنة أهمية كبيرة في تحسين أداء الجهاز الضريبي، من خلال عدة محاور أساسية:

---

[1] غيث طلال فايز المجالي، **المرجع السابق**، ص 08.

[2] عز الدين عوان، محمد السعيد سعيداني،رقمنة الادارة الجبائية كالية لتفعيل التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي – مركز الضرائب بالجلفة نمودجا – ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، العدد 01، سنة 2024، ص 168.

**أولا: تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين جودة الخدمات:**

تعمل الرقمنة على تقليل التعقيدات الإدارية التي تواجه المكلفين والموظفين على حد سواء، حيث أصبحت العمليات أكثر مرونة وسرعة بفضل الأنظمة الإلكترونية، كما أن الإجراءات الموحدة تقضي على التفاوت في الأداء بين الإدارات المختلفة. ويترتب على ذلك تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إذ يمكنهم تقديم الطلبات والتصاريح عبر بوابات إلكترونية متاحة على مدار الساعة، مع الحصول على إشعارات تلقائية وتحديثات فورية لحالة الطلب[1] .

**ثانيا: تعزيز الشفافية والمصداقية:**

تساهم الرقمنة في تسجيل وتوثيق كافة الإجراءات والمعاملات بشكل إلكتروني دقيق، مما يخلق سجلاً رقمياً قابلاً للتدقيق في أي وقت. ويؤدي ذلك إلى الحد من الفساد الإداري، إذ تقل فرص التلاعب أو العبث بالبيانات، كما تعزز الشفافية ثقة المكلفين في النظام الضريبي، ما يزيد التزامهم ورضاهم عن الخدمات المقدمة.

**ثالثا: الحد من التهرب الضريبي:**

توفر الأنظمة الرقمية أدوات قوية لمراقبة وتتبع العمليات المالية والتجارية. ومن خلال الربط الإلكتروني بين قواعد البيانات المختلفة، مثل سجلات الشركات، الحسابات البنكية، والمعاملات التجارية، يصبح من الصعب على المكلفين التهرب من دفع الضرائب أو إخفاء الإيرادات. كما تستخدم الإدارة الضريبية برامج تحليل البيانات لتحديد الحالات المشبوهة وغير المتطابقة، مما يعزز قدرتها على تطبيق القانون بفاعلية[2] .

---

[1] محمد بن سليمان،" **الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات**"، منشورات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، سنة 2021، ص88.

[2] ليلى مرزوق، "**دور التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي**"، مجلة العلوم المالية، المجلد 15، العدد 4، سنة 2023، ص 67.

**رابعا: خفض التكاليف وتحقيق النجاعة الاقتصادية:**

تتيح الرقمنة تقليل الحاجة إلى الوثائق الورقية والعمليات اليدوية، مما يوفر مبالغ كبيرة في التكاليف التشغيلية للإدارة الضريبية. كما تقلل من الاعتماد على الموارد البشرية المكلفة، وتسرع من إنجاز العمليات، وهو ما ينعكس إيجاباً على استخدام الموارد المالية والإدارية بكفاءة أكبر[1] .

**خامسا: تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة:**

توفر المنصات الرقمية واجهات تفاعلية تمكن المكلفين من تقديم طلباتهم، متابعة إجراءاتهم، والاستفسار عن وضعهم الضريبي بسهولة ويسر. كما تتيح للإدارة الرد السريع على الاستفسارات وحل المشكلات دون الحاجة إلى التواصل المباشر، مما يعزز رضا الطرفين ويحد من الاحتكاكات الإدارية[2] .

**الفرع الثاني : رقمنة النظام الجبائي**

شهدت الإدارة الضريبية تحولا جوهريا يهدف إلى الانتقال من أسلوب التسيير التقليدي إلى الإدارة الإلكترونية، بما يعزز من فاعلية العمليات ويواكب التطورات التكنولوجية الحديثة. وقد شملت هذه الإصلاحات مجموعة من الإجراءات المهيكلة، من أبرزها تعميم الربط عن بُعد بالإنترنت بين مصالح الإدارة لتعزيز التنسيق وسرعة تبادل المعلومات، وإنشاء موقع إلكتروني يتيح الوصول إلى البيانات الجبائية والتفاعل مع المكلفين. كما تم اعتماد آليات لتسهيل الحصول على التعريف الجبائي والمستخرج الضريبي إلكترونياً، بالإضافة إلى تطوير نظام التصريح عن بعد للمؤسسات والشركات، مما يضمن مرونة وسرعة إنجاز المعاملات. وإلى جانب ذلك، بدأت الإدارة تدريجيا في تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني، بما يتوافق مع التجارة الإلكترونية وأنظمة المحاسبة والفوترة الرقمية، في خطوة تهدف إلى

---

[1] حسين فرج، الاقتصاد الرقمي والفاعلية الإدارية، دبي، مركز الإمارات للدراسات،سنة 2018 ، ص 60.

[2] نادية سعيد، "**تجربة التواصل الرقمي في الجهاز الضريبي الجزائري**"، مجلة الإدارة الإلكترونية، المجلد7، العدد 2، سنة 2020، ص86.

تحديث آليات الرقابة وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، مع تحقيق فعالية أكبر في إدارة الموارد والمعلومات الضريبية.[1]

**أولا: النظام المعلوماتي الجبائي SAP:**

يتمثل إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية خطوة محورية ضمن مسار تحديثها وتطوير أدائها، حيث يندرج هذا التوجه في إطار استمرارية برامج الإصلاح الإداري الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية. وفي هذا السياق، تم الاستعانة بمكتب استشاري أجنبي من أجل إطلاق مشروع جديد يرتكز على إعداد دفتر شروط يتلاءم مع الاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية من جهة، ومع طبيعة المهام الجوهرية التي تضطلع بها المديرية العامة للضرائب من جهة أخرى. وفي ختام هذه العملية، تم اختيار متعامل إسباني يتمثل في شركة "إندرا سيستماس" لتولي مهمة اقتناء وتنفيذ نظام معلوماتي متكامل، يتكون من ثلاث وعشرين (23) حصة، تمتد من مرحلة التأطير إلى غاية مرحلتي الصيانة والضمان.

وفي هذا الإطار، يعرف النظام المعلوماتي الجبائي (SAP) على أنه:" منظومة متكاملة تتكون من مجموعة من الوحدات المترابطة، صُمِّمت لتلبية مختلف متطلبات المهام الأساسية للإدارة الجبائية، حيث يساهم في تحديد وضبط الحلول المعلوماتية الملائمة، مع ضمان مواكبة التطورات التكنولوجية المرتبطة باحتياجات العمل الجبائي، وقد تم تطويره وتشغيله بالاعتماد على تجهيزات الإعلام الآلي الخاصة بالإدارة".[2]

تتمثل أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي (SAP) في جملة من الغايات الاستراتيجية التي تسعى إلى تحسين أداء الإدارة الجبائية وتعزيز فعاليتها، حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق تحكم أدق في فئة المكلفين بالضريبة، سواء من حيث أنشطتهم الاقتصادية أو ممتلكاتهم، بما يسمح بتوسيع الوعاء الضريبي وضمان شفافية أكبر في المعالجة. كما يهدف المشروع إلى اعتماد أساليب حديثة لمعالجة المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواعها، من خلال رقمنة العمليات الجبائية وإدماج تقنيات متطورة

---

[1] قوادري محمد، "**رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022، ص 239 .

[2] قوادري محمد، **المرجع نفسه**، ص 240

تسهم في تسريع الإجراءات وتحسين جودتها. بالإضافة إلى ذلك، يركز النظام على التكفل بمختلف العمليات المترابطة، لا سيما تلك المتعلقة بالرقابة الجبائية ومعالجة النزاعات، مع توفير بيانات إحصائية دقيقة وموجزة تساعد على إعداد مؤشرات فعالة للتسيير وتقييم الأداء بشكل آني. كما يسعى المشروع إلى إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة عبر تطوير منظومة معلوماتية متكاملة وفعّالة.[1]

أما فيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من تطبيق هذا النظام، فتتمثل أساسًا في تخفيف العبء الإداري عن الأعوان من خلال أتمتة العديد من المهام، إضافة إلى إلغاء الطابع المادي للعمليات الجبائية عبر رقمنتها ابتداءً من استقبال المكلفين بالضريبة وصولًا إلى تأسيس الوعاء الضريبي وتحصيله وتسيير الملفات الجبائية. كما يتيح النظام إمكانية الولوج إلى المنظومة المعلوماتية وفق صلاحيات محددة ومراقبة، مما يعزز من أمن المعلومات وحوكمتها. ومن جهة أخرى، يسهم في تسريع تبادل البيانات بين مختلف المصالح الجبائية وكذا مع الهيئات والمؤسسات الأخرى، من خلال تطوير واجهات إلكترونية متعددة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة. ويُنتظر كذلك أن يوفر النظام مؤشرات دقيقة وجداول بيانية في آجال معقولة، بما يسمح بتقييم نجاعة المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب طبيعة الضرائب وقطاعات النشاط. كما يساهم في إنتاج معطيات موثوقة تدعم الدراسات الاستشرافية واتخاذ القرار، وتعزز التحكم في الموارد الجبائية، فضلًا عن دوره في مكافحة الاقتصاد الموازي والحد من مختلف أشكال الغش والتهرب الضريبي، مع تسهيل ولوج المكلفين بالضريبة إلى حساباتهم الجبائية عبر وسائل آمنة ومراقبة[2].

**ثانيا: نظام جبايتك:**

يعتبر تطبيق نظام التصريح الجبائي الإلكتروني عبر الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب من أبرز الآليات الحديثة التي تم اعتمادها في إطار تحديث الإدارة الجبائية وعصرنتها، حيث يهدف هذا النظام إلى تحفيز المكلفين بالضريبة على استخدام الوسائل الرقمية في إنجاز تصريحاتهم الجبائية بطريقة أكثر سهولة وفعالية. ويأتي هذا الإجراء

---

[1] الموقع الإلكتروني، https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/، تاريخ الإطلاع:2026/03/21، على الساعة 21:38.

[2] قوادري محمد، **المرجع السابق**، ص 241.

لمعالجة النقائص التي كان يعاني منها النظام التقليدي، خاصة تلك المرتبطة بتعدد المتدخلين وتعقيد الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات الناتجة عن التسيير اليدوي للمعطيات.

كما يساهم هذا النظام في تحسين جودة الخدمة العمومية من خلال تسريع عملية معالجة التصريحات وتقليل الأخطاء، فضلاً عن تعزيز الشفافية في التعاملات الجبائية. وبذلك، يشكل هذا التطبيق خطوة متقدمة نحو تكريس الإدارة الإلكترونية، بما يضمن تحسين الأداء الجبائي وتبسيط العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة.[1]

تتجلى مزايا النظام المعلوماتي الجبائي "جبايتك" في مجموعة من الفوائد التي تمسّ كلًّا من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، بما يعكس الأثر الإيجابي لرقمنة المعاملات الجبائية.

فبالنسبة للإدارة الجبائية، يتيح هذا النظام التشغيل الآلي الشامل لمختلف الإجراءات الإدارية، ابتداءً من استقبال المكلفين بالضريبة وصولًا إلى تحديد الوعاء الضريبي وتحصيله وتسيير الملفات الجبائية، مما يسهم في تحسين الكفاءة وتقليص الجهد والوقت. [2]

كما يسمح بتسريع تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الجبائية وكذا مع الهيئات والمؤسسات الأخرى، من خلال تطوير واجهات إلكترونية متعددة، الأمر الذي يعزز التنسيق ويُحسّن جودة المعالجة. ويؤدي كذلك إلى رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية، بما في ذلك العمليات المحاسبية المرتبطة بالخزينة وتوزيع الرسوم والحساب الدقيق للمبالغ المصرح بها، إلى جانب التعريف بالمكلفين بالضريبة[3].

إضافة إلى ذلك، يساهم في رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين، مع تمكين أعوان الرقابة من إجراء مقارنات دقيقة بين المعطيات المتوفرة، مما يعزز فعالية الرقابة الجبائية. كما يوفر النظام جداول ومؤشرات في الوقت المناسب تساعد على تقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وقطاعات النشاط، فضلًا عن تقديم بيانات

---

(1) فهيمة بلول،" **الإدارة الإلكترونية و دورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجا)**"، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، المجلد17، العدد02، جامعة تيزي وزو، تيزي وزو / الجزائر، 2022، ص 404.

(2) فهيمة بلول ،**المرجع نفسه** ،ص 406 .

(3) قوادري محمد، **المرجع السابق**، ص 241.

موثوقة تدعم الدراسات الاستشرافية واتخاذ القرار. ومن جهة أخرى، يؤدي إلى تقليص التكاليف المرتبطة بطباعة الوثائق والمطبوعات الجبائية.

أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة، فيوفر لهم النظام إمكانية إنجاز مختلف العمليات الجبائية عن بُعد دون الحاجة إلى التنقل إلى المصالح المختصة، مما يوفر الوقت والجهد. كما يتيح الولوج إلى خدمات الإدارة الجبائية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، مع تمكينهم من الاطلاع على رزنامتهم الجبائية المحينة ومعرفة التزاماتهم بدقة. ويمنحهم كذلك إمكانية الوصول إلى تصريحاتهم المودعة ومراجعتها، إضافة إلى تسديد الضرائب والرسوم إلكترونيًا، والاطلاع على وضعيتهم الجبائية الشاملة. كما يمكنهم طلب الشهادات الجبائية، وتقديم الطعون بمختلف أنواعها، فضلًا عن الاستفادة من الامتيازات الجبائية، وهو ما يعزز من شفافية العلاقة بين الإدارة والمكلفين ويرتقي بجودة الخدمة العمومية. [1]

[1] قوادري محمد، **المرجع السابق**، ص 242.

خلاصة الفصل:

شهدت الإدارة الجبائية، كإحدى الركائز الأساسية في هيكل النظام الاقتصادي للدولة، تحولات جوهرية نتيجة إدماج التقنيات الرقمية في مختلف أنشطتها ووظائفها التنظيمية، ما انعكس إيجابًا على كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة والمكلفين بالضرائب، إلى جانب الحد من التهرب والغش الضريبي وزيادة الإيرادات العامة. ويُفهم من هذا التحول أن الإدارة الجبائية ليست مجرد جهاز تحصيل للضرائب، بل هي منظومة متكاملة تجمع بين الجانب الإداري والقانوني والمالي، تمارس وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتضطلع بمهمة تحديد المكلفين بالضرائب، ربطها، تحصيلها، ومتابعة التزامات المكلفين بما يضمن تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة على المستويات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وتأتي الرقمنة في هذا السياق كأداة استراتيجية لتحسين الأداء الإداري، إذ تمثل عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى صيغة رقمية قابلة للمعالجة، بما يسمح بتبسيط الإجراءات، خفض التكاليف، تعزيز الرقابة، ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، من خلال نظم معلوماتية متكاملة مثل نظام (SAP) ونظام التصريح الإلكتروني "**جبايتك**"، التي أتمت العمليات الجبائية بالكامل من استقبال المكلفين إلى التسيير الرقمي للملفات والتحصيل والمتابعة، مع توفير بيانات دقيقة ودعم اتخاذ القرار. ومن هذا المنظور، يمكن القول إن الرقمنة ليست مجرد تحديث تقني، بل تحول شامل يعزز كفاءة الإدارة الجبائية وفعالية النظام الضريبي، ويضمن استدامة الموارد المالية للدولة، مع تحسين العلاقة مع المكلفين وتسهيل ولوجهم للخدمات الضريبية بطريقة شفافة وآمنة.

# الفصل الثاني: دراسة تقيمية لدور الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية مديرية الضرائب لولاية النعامة – نموذجا–

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذا الموضوع ، أما في هذا الفصل فسنخصصه للجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال إجراء دراسة ميدانية تهدف إلى تقييم دور الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية النعامة، والوقوف على مدى مساهمتها في تحسين الأداء الإداري وتبسيط الإجراءات الجبائية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. ولتحقيق ذلك، اعتمدنا على إحدى أدوات البحث العلمي والمتمثلة في المقابلة، باعتبارها وسيلة مناسبة لجمع البيانات والمعلومات من المبحوثين وتحليل واقع تطبيق الرقمنة داخل المؤسسة محل الدراسة.

## المبحث الأول: تقديم عام حول مركز الضرائب(CDI) لولاية النعامة

في هذا المبحث سنقوم بتقديم وعرض الهيئة محل الدراسة، والمتمثلة في مركز الضرائب لولاية النعامة من خلال التعرف على نشأته، وأهدافه، إضافة إلى الوقوف على تنظيمه الإداري وهيكله التنظيمي، وذلك قصد الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة ببيئة الدراسة وفهم طبيعة نشاطه وعلاقته بتطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.

### المطلب الأول: تعريف بمديرية العامة الضرائب(DGI)

تعد المديرية العامة للضرائب من بين الدعائم الأساسية للإقتصاد الوطني، إذ تعتمد عليها الحكومة في تنفيذ مختلف برامجها باعتبارها الجهة المكلفة بإدارة النظام الضريبي والإشراف على مختلف جوانبه، بدءا من التشريع والتنظيم وصولًا إلى تنفيذ السياسة الجبائية، بهدف تحصيل الضرائب التي تمثل أحد أهم مصادر تمويل خزينة الدولة بعد قطاع المحروقات. وتعرف المديرية العامة للضرائب بأنها :"هيئة إدارية عمومية ذات طابع مالي، تنشط تحت وصاية وزارة المالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تضطلع بمهمة تأسيس وتحصيل مختلف الضرائب المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون أنشطة البيع أو تقديم الخدمات أو الإنتاج، إلى جانب السهر على حسن تطبيق القوانين الجبائية المعمول بها". وقد أنشئت المديرية العامة للضرائب عام 1990 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ 23 يونيو 1990 .[1]

### المطلب الثاني: التعريف بمركز الضرائب(CDI) لولاية النعامة و هيكله التنظيمي .

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى التعريف بمركز الضرائب لولاية النعامة، مع إبراز هيكله التنظيمي ومختلف المصالح المكوِّنة له، قصد فهم آلية عمله ودوره في تحسين الأداء الجبائي.

[1] الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائبhttps://www.mfdgi.gov.dz/ ، تاريخ الإطلاع 2026/05/01، على الساعة 10:00

**الفرع الاول : تعريف بمركز الضرائب(CDI)**

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية مستحدثة تابعة للمديرية العامة للضرائب، يعمل حصريًا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة على المكلفين بالضريبة من فئة متوسطي الحجم، الخاضعين للنظام الحقيقي، المؤسسات غير الخاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات و التي يفوق رقم أعمالها 8000000دج ، شريطة عدم خضوعهم لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات. كما يشمل اختصاصه أيضًا المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي التي تختار الخضوع للضريبة وفق النظام الحقيقي. وقد أُنشئ هذا المركز بهدف تقديم خدمة ذات جودة، من خلال تطوير علاقة شراكة جديدة مع المكلفين بالضريبة ترتكز أساسًا على القرب، وحسن الإستماع، وسرعة الإستجابة، والمعالجة الفعّالة لمختلف الطلبات المقدمة.

كما يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة الهيئة الجبائية الوحيدة المكلفة بالتسيير الشامل لملفه الجبائي. وقد شكّل افتتاح مركز الضرائب النموذجي برويبة سنة 2009 أول خطوة أساسية في تجسيد هذا المشروع، حيث تمثل الهدف من إنشائه في تمكين الإدارة الجبائية من تقييم مدى فعالية التنظيم المعتمد، وكذا الأساليب والأدوات المخصصة لسير عمل المركز. ورغم حداثة تجربته، فقد سجل مركز رويبة نتائج مشجعة من حيث الأداء المالي، ومعالجة المنازعات، والرقابة، والإستقبال.

وبناءً على هذه النتائج الإيجابية، قامت المديرية العامة للضرائب في نهاية سنة 2011 بوضع ستة مراكز ضرائب جديدة حيز الخدمة بكل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالمة، أم البواقي، وسوق أهراس.[1]

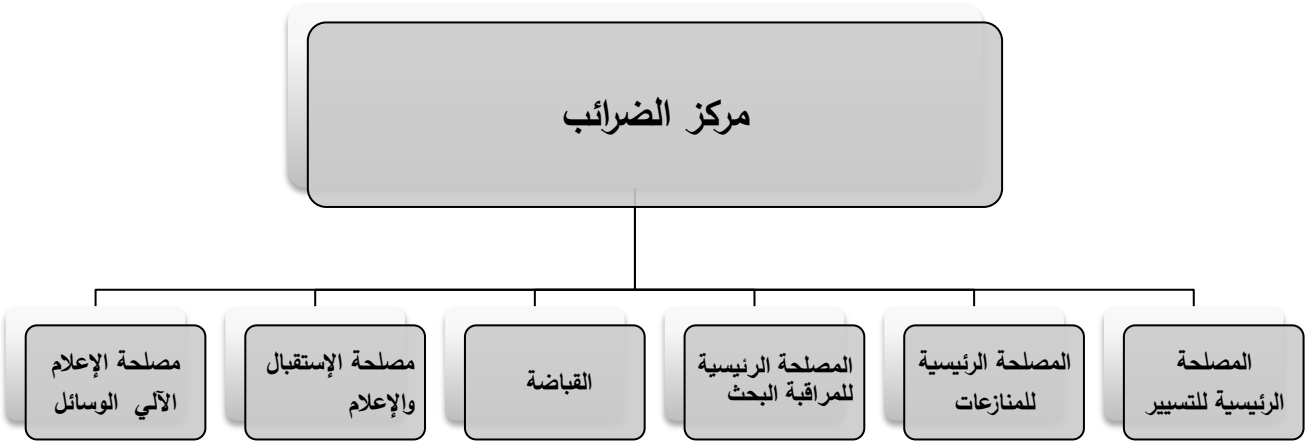
تم تدشين مركز الضرائب لولاية النعامة بتاريخ 01 نوفمبر 2016 من طرف والي الولاية، على أن يدخل حيز النشاط الفعلي ابتداءً من 01 جانفي 2017. ويعد هذا المركز من بين المراكز الأولى التي واكبت مسار الرقمنة داخل الإدارة الجبائية، حيث شرع فعليا في

[1] نجاة نوي، "**دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين –مركز الضرائب البويرة نموذج**"، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد04، العدد01، 2021، ص ص 334/333.

اعتماد الأنظمة الرقمية ودخولها حيز الخدمة سنة 2018، في إطار سياسة عصرنة الإدارة الجبائية وتحديث آليات العمل والخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.[1]

**الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي ودور كل مصلحة**

**الشكل رقم(01): يوضح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب**




**المصدر: الموقع الرسمي المديرية العامة للضراب الموقع الرسمي https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2، تاريخ الإطلاع 2026/05/01، على الساعة 10:45.**

يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية و قباضة ومصلحتين:

**1.المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف بـ:**

التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات.

المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقد يمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب[1].

[1] مقابلة مع رئيس المركز الضرائب لولاية النعامة ، يوم 2025/04/12، على الساعة 11:00 .

اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو لمراجعة المحاسبة.

إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها تعمل على تسيير:

أ) المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

ب) المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية .

ج) المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

د) المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

هـ) المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2. **المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث**، وتكلف بـ :

إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية .

تعمل على تسيير:

**أ) مصلحة البطاقيات والمقارنات ، وتكلف بـ:**

تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

---

[1] الموقع الرسمي المديرية العامة للضراب الموقع الرسمي https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2، تاريخ الإطلاع 2026/05/01، على الساعة 10:00.

التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.[1]

ب) **مصلحة البحث عن المادة الضريبية:** التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات

والاستعلامات المجمعة.

ج) **مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:**

برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها .

اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة .

د) **مصلحة المراقبة،** التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.

إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.[2]

3. **المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـ:**

دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية .

تعمل على تسيير:

---

[1] المصدر: الموقع الرسمي المديرية العامة للضراب الموقع الرسمي https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2، تاريخ الإطلاع 2026/05/01، على الساعة 10:45.

[2] الموقع الرسمي المديرية العامة للضراب الموقع الرسمي https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2، تاريخ الإطلاع 2026/05/01، على الساعة 10:45.

**أ) مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:**

دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و /أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

معالجة منازعات التحصيل.

**ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:**

دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن الإعفائي.

المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

**ج) مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:**

تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.

الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.[1]

**4. القباضة، وتكلف بـ:**

[1] الموقع الرسمي المديرية العامة للضراب الموقع الرسمي https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2، تاريخ الإطلاع 2026/05/01، على الساعة 10:45.

التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة. تعمل على تسير مصلحة الصندوق.

**مصلحة المحاسبة.**

– مصلحة المتابعات.

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

5. **مصلحة الاستقبال والإعلام**، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6. **مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:**

استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها؛

إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات؛

الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات .[1]

[1] الموقع الرسمي المديرية العامة للضراب الموقع الرسمي https://www.mfdgi.gov.dz/about-us-ar/dgi/#2، تاريخ الإطلاع 2026/05/01، على الساعة 10:45.

## المبحث الثاني: توظيف الرقمنة من طرف المكلف

يشكل توظيف الرقمنة من طرف المكلف بالضريبة خطوة أساسية في مسار تحديث الإدارة الجبائية، إذ أصبح بإمكانه الإستفادة من مختلف الخدمات الإلكترونية التي توفرها الإدارة قصد تسهيل أداء التزاماته الجبائية وتبسيط إجراءاته الإدارية. وعليه، سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف مظاهر توظيف الرقمنة من طرف المكلف بالضريبة والخدمات الرقمية المتاحة له.

### المطلب الأول: بوابة جبايتك (JIBAYA'TIC)

تقوم الإدارة الجبائية الجزائرية بتنفيذ برنامج تحديث شامل يهدف إلى إعادة هيكلة تنظيمها وتطوير أساليب عملها، حيث يجري حالياً إنشاء نظام معلومات جبائي جديد يعد تحسين العلاقة مع المؤسسة الاقتصادية أحد أهم ركائزه الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، تم إطلاق بوابة إلكترونية تعتبر تجربة أولى لإجراءات التصريح عن بعد، وتهدف إلى تسهيل وتبسيط الالتزامات الجبائية من خلال تمكين المكلفين من التصريح بالضرائب والرسوم عبر شبكة الإنترنت. ويعد مصطلح Jibaya'tic مزيجا لغويا يجمع بين كلمة "الجباية" بالعربية و "TIC"التي تشير إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وتُوجّه خدمات هذه البوابة إلى المكلفين بالضريبة المنتمين إلى الهياكل الجديدة مثل المديرية الكبرى للضرائب (DGI) ومراكز الضريبية (CDI) ومراكز الجوارية الضريبية(CPI) ، مع اشتراط الانخراط المسبق والاختياري للاستفادة من خدماتها. كما ينتظر مستقبلا توسيع وتطوير الوظائف والخدمات التي يقدمها هذا النظام الرقمي بما يعزز فعاليته.[1]

[1] الموقع الرسمي لنظام "جبايتك" ، "https://www.mf.gov.dz/portailpublic/index.html#"تاريخ الإطلاع 2026/05/02، على الساعة 20:00

حيث تم إطلاق البوابة رسميا في مركز ضرائب لولاية النعامة في ديسمبر 2018 ، حيث تمكن هذه البوابة إدارة الضرائب من أن تكون إدارة فعالة في خدمة السلكة العمومية والمواطن. رابط بوابة "**جبايتك**" هو: https://www.mf.gov.dz/portailpublic

**الشكل (02): يوضح الواجهة الرسمية لنظام جبايتك**




**المصدر: من الموقع الرسمي لنظام جبايتك**

**الفرع الأول: كيفية استخدام نظام "جبايتك"**

**أولا: إنشاء حساب:** يجب على المستخدمين إنشاء حساب على النظام من خلال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب.

**ثانيا: تسجيل الدخول:** بعد إنشاء الحساب، يمكن للمستخدمين تسجيل الدخول باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور.

**ثالثا: الاستفادة من الخدمات:** يمكن للمستخدمين بعد تسجيل الدخول الاستفادة من مختلف الخدمات التي يقدمها النظام، مثل التصريح بالضرائب، ودفعها، وتتبع الملفات.

**الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها نظام "جبايتك"**

**اولا: التصريح بالضرائب:** يتيح النظام للمكلفين بالضريبة تقديم تصريحاتهم الضريبية إلكترونيًا، سواء كانت تصريحات دورية أو سنوية، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من احتمالية الأخطاء.

**ثانيا: دفع الضرائب:** يمكن للمستخدمين من خلال "جبايتك" دفع مختلف أنواع الضرائب والرسوم إلكترونيًا، باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني أو عن طريق التحويل البنكي[1].

**ثالثا: تتبع الملفات:** يوفر النظام خدمة تتبع الملفات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، مما يمكنهم من معرفة مراحل معالجة ملفاتهم والاطلاع على أي مستجدات.

**رابعا: الحصول على المعلومات:** يمكن للمستخدمين من خلال "جبايتك" الاطلاع على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب، بالإضافة إلى الحصول على معلومات حول الإجراءات الجبائية المختلفة.

**خامسا: خدمات أخرى:** يقدم النظام خدمات أخرى متنوعة، مثل طلب شهادات جبائية، وتقديم الشكاوى، والتواصل مع مصالح الضرائب.

## الفرع الثالث: طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF) و كيفية إستخدام بوابة جبايتك من طرف المكلفين

في إطار رقمنة الإدارة الجبائية، أتاحت الإدارة الجزائرية للمكلفين بالضريبة إمكانية طلب رقم التعريف الجبائي **(NIF)**والاستفادة من خدمات بوابة **جبايتك** عن بعد.

وعليه، سيتم التطرق إلى كيفية معالجة طلب **NIF**إلكترونيًا، وكذا كيفية استخدام بوابة **جبايتك** من طرف المكلفين.

### أولا: طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF)

#### أ) منصة رقم التعريف الجبائي:(NIF)

وضعت المديرية العامة للضرائب في متناول المكلفين بالضريبة إجراءً يهدف إلى تسهيل طلبهم الخاص بالتسجيل، وذلك من خلال إدراج بياناتهم التعريفية مهما كانت طبيعتهم القانونية، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، عبر شبكة جمع المعلومات. [1]

[1] الموقع الرسمي لنظام "جبايتك https://www.mf.gov.dz/portailpublic/index.html#!"، تاريخ الإطلاع 2026/05/02، على الساعة 20:10

وهي عبارة عن منصة رقمية أنشأتها المديرية العامة للضرائب لفائدة المكلفين بالضريبة، من أجل تقديم خدمات عبر الإنترنت من خلال الولوج إلى نافذة إلكترونية عبر الرابط: https://nifenligne.mf.gov.dz/ ، تتيح هذه المنصة للمكلفين بالضريبة إمكانية التأكد من رقم التعريف الجبائي الخاص بهم، مما يحقق نوعا من المصداقية والشفافية في التعامل بين الإدارة الجبائية ومكلفيها.

**الشكل(03): يوضح المنصة الرقمية لطلب رقم التعريف الجبائي**




**المصدر: الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF).**

### ب) كيفية استخدام البوابة

للإستفادة من خدمات البوابة، يجب على المستخدمين اتباع الخطوات التالية:

1.زيارة البوابة: الدخول إلى بوابة الترقيم الجبائي الإلكترونية من خلال موقع المديرية العامة للضرائب.

2.إنشاء حساب: إنشاء حساب جديد على البوابة إذا لم يكن المستخدم يمتلك حسابًا بالفعل و ذلك باستخدام رقم السجل التجاري و الإيميل الشخصي.

3.تسجيل الدخول: تسجيل الدخول إلى البوابة باستخدام المعلومات المسجلة سابقا.

4.تقديم الطلب: اختيار الخدمة المطلوبة (طلب رقم التعريف الجبائي، تتبع الطلب، إلخ) وملء الاستمارات المطلوبة.

---

[1] الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF): https://nifenligne.mf.gov.dz/ تاريخ الإطلاع، 2025/05/03 ، ساعة 21:00 .

5.متابعة الطلب: في حالة تقديم طلب، يمكن للمستخدم تتبع حالة الطلب من خلال البوابة[1].

6..طباعة الشهادة: بعد الموافقة على الطلب، يمكن للمستخدم طباعة شهادة التسجيل الجبائي الخاصة به.[2]

**ج)طلب الرقم التعريف الجبائي :**

يجب تسجيل كل شخص طبيعي أو معنوي باستخدام رقم التعريف الجبائي المخصص لتعداد المكلفين بالضريبة، وذلك وفقا لأحكام المادة 110 من قانون المالية لسنة 1992 . يتم الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكترونياً من خلال بوابة التسجيل الجبائي والتوثيق .

**1- طلب رقم التعريف الجبائي للشخص المعنوي**

عند الضغط على خيار "شخص معنوي" تظهر نافذة (الملحق رقم 01) تتضمن خيارين: الأول يتعلق بمستخرج السجل التجاري الرئيسي، والثاني بمستخرج السجل التجاري الثانوي، حيث يتم اختيار الخيار الأول باعتبار أن التسجيل جديد .بعد ذلك، تظهر نافذة أخرى يقوم فيها المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات التالية :

رقم السجل التجاري مع إضافة صفرين بجانبه للدلالة على أنه سجل رئيسي، أما في حالة السجل الثانوي فيتم إضافة 01 أو 02... حسب عدد السجلات الثانوية[3]؛

- رقم الولاية؛
- البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة؛
- تأكيد البريد الإلكتروني للتثبيت؛
- إدخال الرمز التأكيدي ثم الضغط على خيار .(suivant)

(1) الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF) .

(2) الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF).

(3) الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF) .

بعدها تظهر نافذة خاصة بمعلومات الشركة، حيث يتم إدخال ما يلي :

- اسم الشركة
- الاسم بدون الشكل القانوني
- عنوان ممارسة النشاط؛
- مركز الضرائب؛
- النشاط الرئيسي الممارس؛
- رقم السجل التجاري الموجود في التصريح بالوجود؛
- ثم إرسال المعلومات والتأكيد [1].

بعد ذلك، تظهر نافذة لتأكيد المعلومات المدخلة، وفي حالة عدم وجود أخطاء يتم الضغط على خيار "تأكيد والتسجيل"، ليتم في الأخير إصدار وصل التسجيل الذي يقوم المكلف بالضريبة بطباعته لاستعماله لاحقا، وبعد مرور 72 ساعة، يقوم المكلف بالضريبة بمتابعة طلبه عبر الموقعhttps://nifenligne.mf.gov.dz/، حيث يقوم بطباعة شهادة الترقيم الجبائي التي تتضمن رقم التعريف الجبائي (NIF) واسم الشركة .

وتبقى الخطوة الأخيرة تتمثل في التوجه إلى مركز الضرائب من أجل المصادقة على رقم التعريف الجبائي.

### 2- طلب الرقم التعريفي الجبائي للشخص الطبيعي

عند الضغط على خيار "شخص طبيعي"، تظهر نافذة (أنظر الملحق رقم 02) تتضمن معلومات يجب ملؤها كما يلي :

- اللقب؛

[1] الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF)،https://nifenligne.mf.gov.dz/.

- الاسم؛
- البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة؛
- تأكيد البريد الإلكتروني من أجل التثبيت؛
- إدخال الرمز الذي يظهر ثم الضغط على خيار .(suivant)

بعدها تظهر نافذة تحتوي على المعلومات الشخصية للمكلف بالضريبة مثل الاسم واللقب، تاريخ ومكان الازدياد، ورقم شهادة الميلاد، ليتم بعد ذلك ملء المعلومات المتعلقة بالنشاط مثل نوع النشاط، مكان النشاط، مركز الضرائب التابع له، ورقم السجل التجاري .بعد التأكيد، يتم اتباع نفس المراحل المعتمدة في حالة الشخص المعنوي .[1]

**ثانيا: كيفية إستخدام بوابة جبايتك من طرف المكلفين**

بعد الحصول على الرقم التعريفي الجبائي **NIF**، يمكن للمكلف بالضريبة الراغب في الاستفادة من خدمات "**جبايتك** "الولوج إلى الموقع الإلكتروني ويسملا هذا الإجراء بالاكتتاب وهو إجراء ضروري للولوج إلى خدمات **"جبايتك"**، بهدف إقامة علاقة تعاقدية بين المديرية العامة للضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط، بحيث يكون الاكتتاب قابلا للتجديد سنويا بطريقة ضمنية، ما لم يتم إنهاؤه من طرف أحد الطرفين، ويتكون ملف الاكتتاب من :

- استمارة طلب الاكتتاب
- دفتر الأحكام العامة
- كشف التعريف البنكي

**الشكل رقم(04): استمارة طلب الاكتتاب**

[1] الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF)،https://nifenligne.mf.gov.dz/ .




**المصدر: من الموقع الرسمي لنظام جبايتك**

بعد إعداد الملف، يقوم المكلف بتحديد اختياره لخدمة جبايتك وإيداعه لدى مصلحة الاستقبال على مستوى مركز الضرائب. وفي يوم التقديم، يتسلم في ظرف مختوم رمز الولوج الخاص بمساحته الشخصية على بوابة جبايتك.

ومن خلال استمارة التصريح الإلكتروني لسلسلة **G50**، وبعد الدخول إلى موقع جبايتك باستعمال اسم المستخدم وكلمة المرور المسلمين من طرف مركز الضرائب، يتم الولوج إلى الأرضية الخاصة بالمكلف. وبعد الدخول إلى هذه الأرضية، تظهر مجموعة من الخصائص المختلفة ضمن النافذة المخصصة لذلك.[1]

بعد ذلك، يتم اختيار أحد الالتزامات الجبائية الظاهرة في النافذة السابقة، سواء كانت شهرية أو ثلاثية أو سنوية. وهنا يتعين على المكلف بالضريبة ملء مختلف المعلومات المتعلقة بالضرائب المستحقة عليه بدقة وعناية، مثل الرسم على القيمة المضافة **TVA** و الرسم على النشاط المهني **TAP** وغيرها من الضرائب.

وبمجرد إدخال رقم الأعمال الخاص به، يتولى النظام حساب المبلغ الإجمالي للضرائب المستحقة بطريقة آلية ودون عناء. وفي الأخير يقوم المكلف بطباعة إشعار بالدفع، ليتم تقديمه إلى القباضة التابعة لمركز الضرائب، حيث يكون التسديد إما نقدًا أو عن طريق شيك.

[1] الموقع الرسمي طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF)، https://nifenligne.mf.gov.dz/ .

## المطلب الثاني: توظيف الرقمة من طرف مركز الضرائب لولاية النعامة

سعيًا إلى دراسة طلبات وتصريحات المكلفين بالضريبة ومتابعتها عن بُعد، أتاحت المديرية العامة للضرائب للإدارة الجبائية( مركز الضرائب) نظام التطبيق والإنتاج SAP، وذلك بهدف تطوير بعض الإجراءات الجبائية وتمكين إنجازها بشكل آلي وفوري مع الحد من الأخطاء، مما ساعد على تحسين معالجة التصريحات الجبائية لفائدة المكلفين بالضريبة ومصالح المركز.

### الفرع لأول: مصلحة الإستقبال

لإمكانية تسجيل التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة في نظام SAP، يجب أولا إنشاء البيانات الأساسية الخاصة بالمكلف داخل النظام. وتتمثل هذه البيانات الأساسية اللازمة للعمل في SAPفيما يلي:

أولا: الشريك:(Partenaire) : يقصد بمصطلح الشريك في نظام SAPالمكلف بالضريبة، حيث يمنح هذا الأخير رقم خاص داخل النظام يُستخدم للتعريف به داخليا، ويُطلق عليه اسم رقم التعريف SAP أو ببساطة رقم الشريك .ويختلف هذا الرقم عن رقم التعريف الجبائي، رغم كونه جزءا من قاعدة البيانات ومرتبطا برقم الشريك.

ثانيا: حساب العقد:(Compte de contrat) : يمثل حساب فرعي خاص بالمكلف بالضريبة يفرضه النظام لأسباب تقنية، ويُخصص لكل مكلف رقم حساب عقد فريد وخاص به.

ثالثا: موضوع العقد:(Objet de contrat) : يعبر هذا العنصر عن الالتزامات الجبائية التي تقع على عاتق كل مكلف تجاه الإدارة العمومية، إذ يتضمن جميع البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بالتسيير، والحساب، وتصفية كل ضريبة. كما يشمل تاريخ بداية ونهاية الالتزام الجبائي داخل SAP، والدورية التي يلتزم بها المكلف في التصريح بالضريبة، إضافة إلى البيانات الخاصة بحساب الضرائب المتعلقة بالعقارات أو المركبات.

رابعا: الالتزام بالتصريح الجبائي: ويتمثل في متطلبات التصريح التي تُنشأ لكل مكلف ولكل نوع من الضرائب، وتعد أساسا يمكن نظام SAPمن تحديد المكلفين الذين أوفوا بالتزامهم في تقديم التصريحات الجبائية ضمن الآجال المحددة، أو الذين لم يلتزموا بذلك. وتبعا لنوع الضريبة، يمكن إنشاء التزامات شهرية أو فصلية أو سنوية.[1]

ولفتح ملف جبائي يجب الحضور الشخصي أو تقديم توكيل موثق لشخص آخر لتمثيل المعني، مع ضرورة تقديم بطاقة الهوية ومجموعة من الوثائق، من بينها:

- الختم؛
- ورقة الإحصاء؛
- طلب رقم التعريف الوطني؛
- وصل استلام؛
- رقم التعريف الوطني؛
- طلب خطي لفتح ملف جبائي؛
- عينة توقيع المسيّر؛
- تصريح بالوجود؛
- نسخ عن السجل التجاري أو الاعتماد؛

وبالنسبة للشركات:

- نسختان من العقد التأسيسي؛
- نسختان من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية؛
- نسختان من التسمية؛
- نسختان من عقد الكراء؛
- عقد ازدياد؛
- شهادة إقامة؛
- صورة عن بطاقة الهوية .

[1] مقابلة مع مكون نظام المعلوماتي جبايتك ، يوم 2026/05/05 ،ساعة 18:30

بعد إحضار هذه الوثائق، يتوجه المكلف إلى مركز الضرائب لولاية النعامة، حيث تتولى مصلحة الاستقبال استلام ملفه الضريبي ورقيا، وتقوم هذه المصلحة بإعداد ثلاث نسخ من ملف المكلف بالضريبة، تخصص نسخة منها لمصلحة التسيير، ونسخة ثانية لمصلحة المراقبة، في حين ترسل النسخة الثالثة إلى المركز الجواري للضرائب المختص إقليميًا بحسب محل إقامة المكلف بالضريبة، وذلك قصد حفظ الملف ومتابعة وضعيته الجبائية على مستوى الجهة التابعة لمكان سكنه.

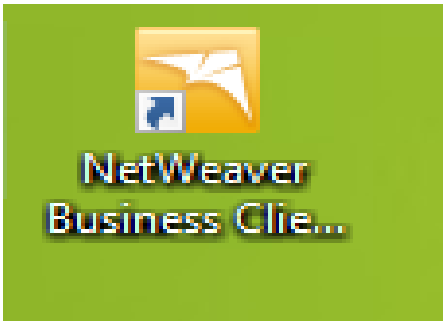
ولا يتم استقبال الملفات الورقية إلا في حالات محددة، مثل تقديم الطعون، أو طلب استخراج الجدول الضريبي، أو غيرها من الإجراءات الخاصة التي تستوجب إيداع الملف ورقيًا[1] .

**الفرع الثاني: مصلحة التسيير**

تعتبر مصلحة التسيير الجهة المكلفة باستقبال الملف من مصلحة الاستقبال بعد إدخاله في نظام الرقمنة، مع إرفاق نسخة ورقية منه. وتتكون هذه المصلحة من عدة أقسام متخصصة، حيث يختص كل قسم بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين حسب طبيعة النشاط الذي يمارسه كل مكلف.

تقوم مصلحة التسيير لمركز الضرائب لولاية النعامة، بمراجعة المعلومات وإدخالها في برنامج **SAP**، وهو النظام الداخلي للإدارة الجبائية، وذلك باستعمال رقم التعريف الجبائي **NIF**بهدف التأكد من صحة البيانات ورقمنة الملف.

**الشكل (05): أيقونة نظام SAP**

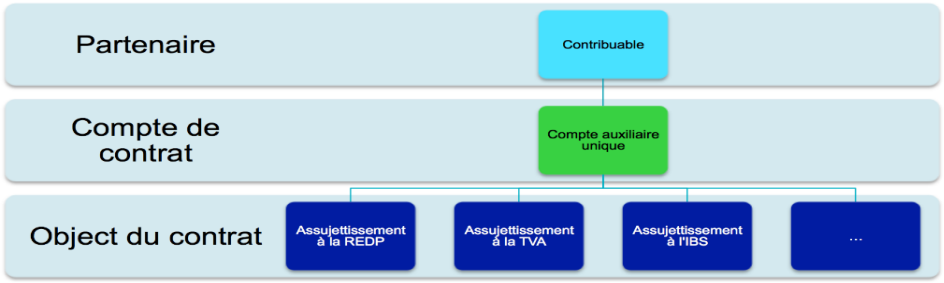



**المصدر: من نظام مركز الضرائب لولاية النعامة**

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الإستقبال، لمركز الضرئب لولاية النعامة، على الساعة09:00

ويتم ذلك من خلال رقم داخلي يسمى **BP**، وهو رقم وطني تسلسلي خاص بالملف الجبائي يتكون من 10 أرقام، حيث يبدأ بالنسبة للشخص الطبيعي بالرقم *********1، بينما يبدأ بالنسبة للشخص المعنوي بالرقم *********2.[1]

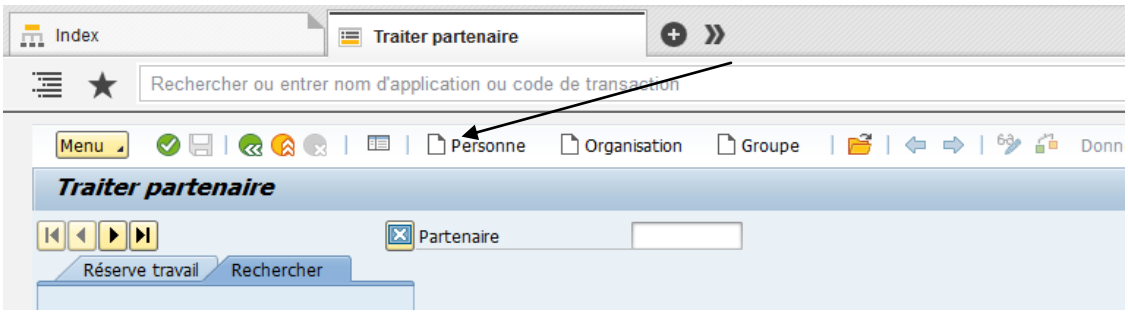
**الشكل رقم (06): التعليمات الخاصة للمكلف بإنشاء ملف المكلف بالضريبة في نظام SAP**




**المصدر: من نظام SAP لمركز الضرائب لولاية النعامة**

وقبل إنشاء ملف المكلف بالضريبة، يجب على مكلف تحديد ما إذا كان يتعلق بشخص طبيعي أو شخص معنوي، لأن خانات المعلومات المطلوبة تختلف حسب كل حالة.

**الشكل(07): يوضح كيفية إختيار شخص طبيعي ومعنوي**




**المصدر: من نظام SAP لمركز الضرائب لولاية النعامة**

وهذا بعد المرور بعدة مراحل، حيث يقوم العون بالدخول إلى الأرضية الإلكترونية الخاصة بالإدارة الجبائية **SAP**، فتظهر له النافذة الخاصة به، ثم يقوم بتسجيل الدخول باستعمال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به، كما يمكن للمكلف تقديم طلب لغلق الملف الجبائي، حيث تظهر هذه الطلبات على مستوى مصلحة التسيير من أجل المصادقة

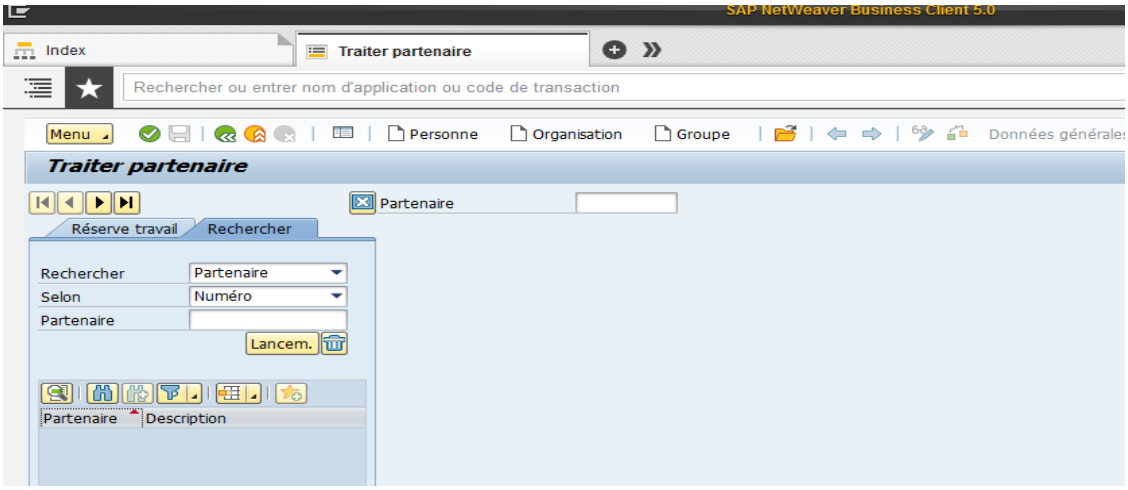
[1] مقابلة مع رئيس مصلحة التسيير لمركز الضرائب لولاية النعامة، يوم 2026/05/09 ، على الساعة09:00

عليها، وتعد هذه الخصائص من الإضافات التابعة لمصلحة التسيير على مستوى مركز الضرائب لولاية لنعامة. وبالعودة إلى عملية تسجيل مكلف جديد، يتم التوجه إلى خاصية **Traiter Partenaire** من خلال النافذة التالية:

**الشكل(08): يوضح عملية تسجيل مكلف جديد،**




**المصدر: من نظام SPA لمركز الضرائب لولاية النعامة**

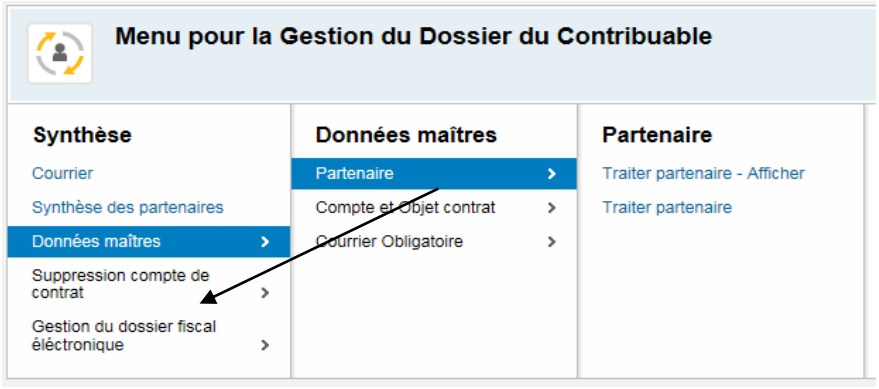



**المصدر: من نظام SAP لمركز الضرائب لولاية النعامة**

تظهر كل هذه المعلومات عبر الرقمنة أو من خلال برنامج **SAP** لمركز الضرائب لولاية النعامة على شكل اختصارات وأيقونات داخل النظام. وبعد أن يقوم العون بالتأكد من صحة المعلومات المدخلة على الأرضية، وإسناد رقم **BP**، يقوم بكتابته على ظهر الملف الورقي، ثم يتم إرسال الملف الإلكتروني مع الملف الورقي إلى مصلحة التسيير.

بعد استلام الملفات بمختلف أنواعها والتأكد من صحة المعلومات، وفي حالة وجود ملف جديد للمكلف أو وجود طلبات مثل تغيير العنوان أو تغيير النشاط، يقوم نظام **SAP** بإظهار نافذة لمصلحة تسيير الملفات تتضمن خاصيتين أو قائمتين: الأولى خاصة بطلبات التوطين البنكي، والثانية خاصة بتسيير الملف الجبائي للمكلف كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل (09): يوضح نافذة خاصة بتسيير الملف الجبائي للمكلف**

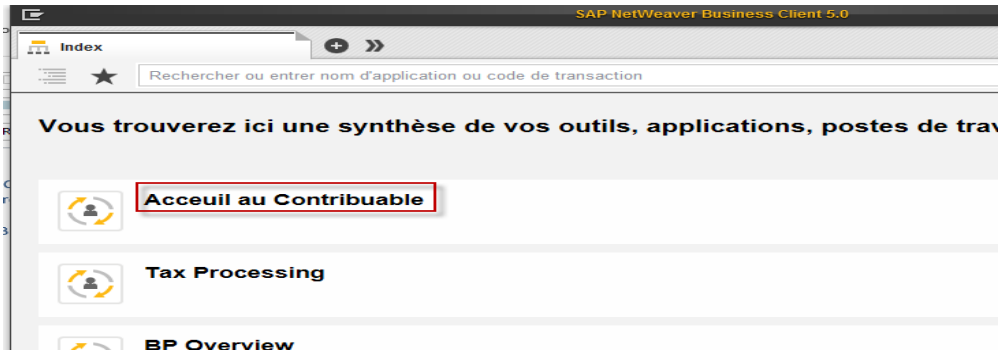



**المصدر: من نظام SAP لمركز الضرائب لولاية النعامة**

في مركز الضرائب لولاية النعامة، أصبحت مصلحة التسيير هي الجهة المختصة بمعالجة مختلف الإجراءات الجبائية عبر نظام الرقمنة، حيث تتكفل بتسيير الملفات وإدخالها ومتابعتها. أما مصلحة الاستقبال، فدورها يقتصر فقط على استلام الملفات دون القيام بمعالجتها، وذلك في إطار التنظيم الجديد المعتمد بعد عصرنة الإدارة الجبائية.

وبالعودة إلى تسيير الملف الجبائي عبر الرقمنة، يقوم العون بالنقر على القائمة داخل نظام **SAP**، لتظهر له مجموعة من الخصائص، من بينها خاصية **Contribuable Acceuil** كما يلي:

**الشكل(10): يوضح خاصية Acceuil au Contribuable**



**المصدر: من نظام SAPلمركز الضرائب لولاية النعامة**

## الفرع الثالث: مصلحة القباضة و المراقبة :

### أولا:مصلحة القباضة

تعد هذه المصلحة من المصالح التابعة لمركز الضرائب لولاية النعامة، وتتمثل مهمتها في تحصيل الأموال المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة. كما تتكون من عدة أقسام، تتمثل في:

- قسم الصندوق أو أمناء الصندوق؛
- قسم المحاسبة؛
- قسم المتابعة .[1]

### .1قسم الصندوق (أمناء الصندوق):

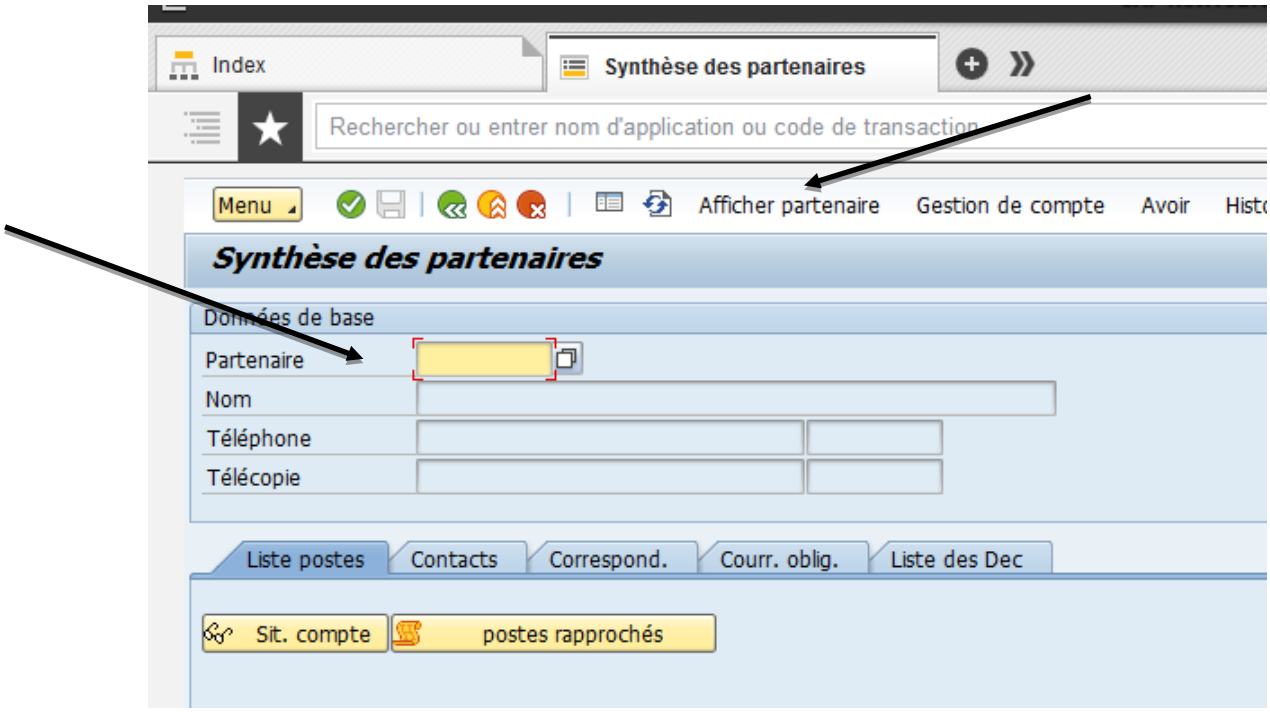
يعتبر أعوان هذا القسم أول جهة داخل القباضة، حيث تتمثل مهامهم في تحصيل الأموال مباشرة من المكلفين وتحرير سند أو بيان التسديد. ويتم ذلك عند توجه المكلف إلى الشباك المخصص للصندوق، سواء خلال الآجال المحددة أو خارجها، حيث يستقبله عون يُسمى أمين الصندوق، ويطلب منه رقم التعريف الجبائي NIF، بالإضافة إلى إشعار الدفع الذي يقوم المكلف بطباعته من موقع جبايتك بعد إتمام مختلف التصريحات.[2]

بعد ذلك، يقوم العون بالدخول إلى الأرضية الخاصة بنظام SAPباستعمال اسم المستخدم وكلمة المرور، لتظهر له نافذة Postes Listeكما يلي:

**الشكل رقم(11): يوضح نافذة Postes Liste**

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة القباضة و المراقبة لمركز الضرائب لولاية النعامة، على الساعة09:00

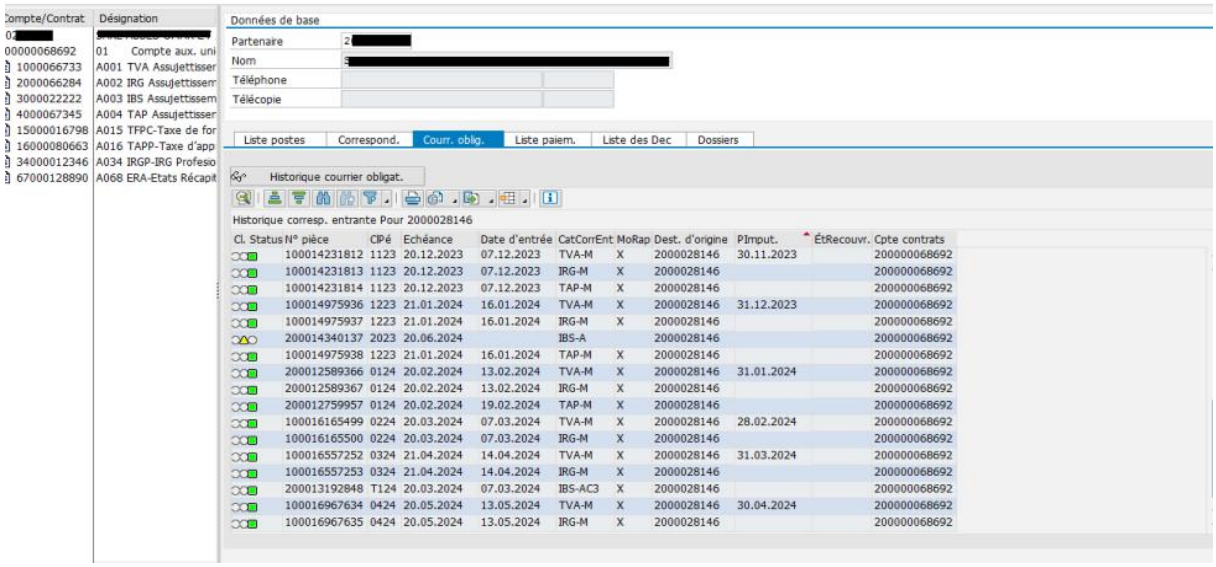
[2] مقابلة مع عون مكلف بقسم الصندوق ، لمركز الضرائب لولاية النعامة على الساعة 9:30




**المصدر: من نظام SPA لمركز الضرائب لولاية النعامة**

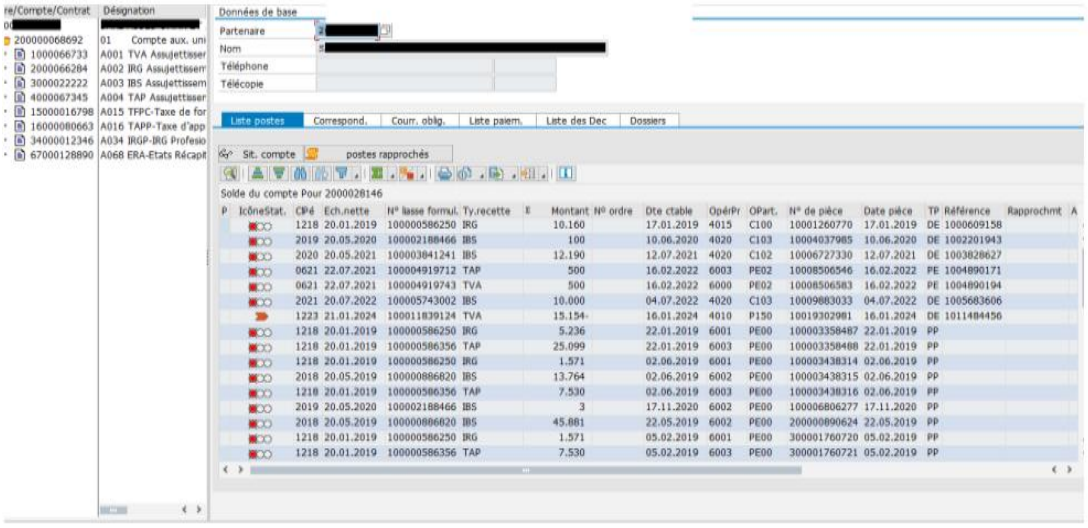
تظهر هذه النافذة مختلف الالتزامات والتصريحات المصرح بها ضمن خاصية oblig.courr، كما تعرضها بألوان مختلفة بهدف مساعدة العون على أداء مهامه بشكل أفضل. فاللون الأخضر يدل على التصريحات المقدمة في آجالها القانونية، بينما يشير اللون الأصفر إلى التصريحات المتأخرة، في حين يعبّر اللون الأحمر عن الالتزامات غير المصرح بها، وذلك بغرض تطبيق العقوبات والغرامات المتعلقة بالتأخير. كما تتيح هذه النافذة الاطلاع على مختلف عمليات التسديد الخاصة بالمكلف منذ بداية تسجيله على مستوى مركز الضرائب لولاية النعامة.

**الشكل رقم(12): يوضح التصريحات المقدمة في آجالها القانونية**




**المصدر: من نظام SAP لمركز الضرائب لولاية النعامة**

## الشكل رقم(13): الإلتزامات الغري مصرح بها




**المصدر: من نظام SAPلمركز الضرائب لولاية النعامة**

## 2 . قسم المحاسبة:

يمثل قسم المحاسبة من الأقسام التابعة لمصلحة القباضة، وتتمثل مهمته في مسك الحسابات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين. فبعد توجه المكلف إلى الصندوق وتسديد مستحقاته، وقيام أمين الصندوق بتأكيد المعطيات،

تظهر مختلف العمليات والمبالغ المقبوضة على مستوى قسم المحاسبة، سواء بشكل يومي أو شهري أو سنوي.

وتختلف واجهة قسم المحاسبة عن باقي الأقسام والمصالح الأخرى، إذ تأخذ طابع محاسبي، حيث تظهر بعض الضرائب وفق رموز وحسابات مدمجة داخل نظام **SAP**، مثل ظهور **IRG** ضمن الحساب **201**، وغرامات التأخير ضمن الحساب **5020**. ويقوم عون قسم المحاسبة بالاطلاع يومي على إيرادات قسم الصندوق ومراجعتها حسب كل ضريبة على حدة، ثم تسجيلها في دفتر يومي خاص على شكل قيود محاسبية، مع احتساب مجموع الإيرادات الخاصة بمختلف الضرائب.[1]

**ثانيا: مصلحة المراقبة:**

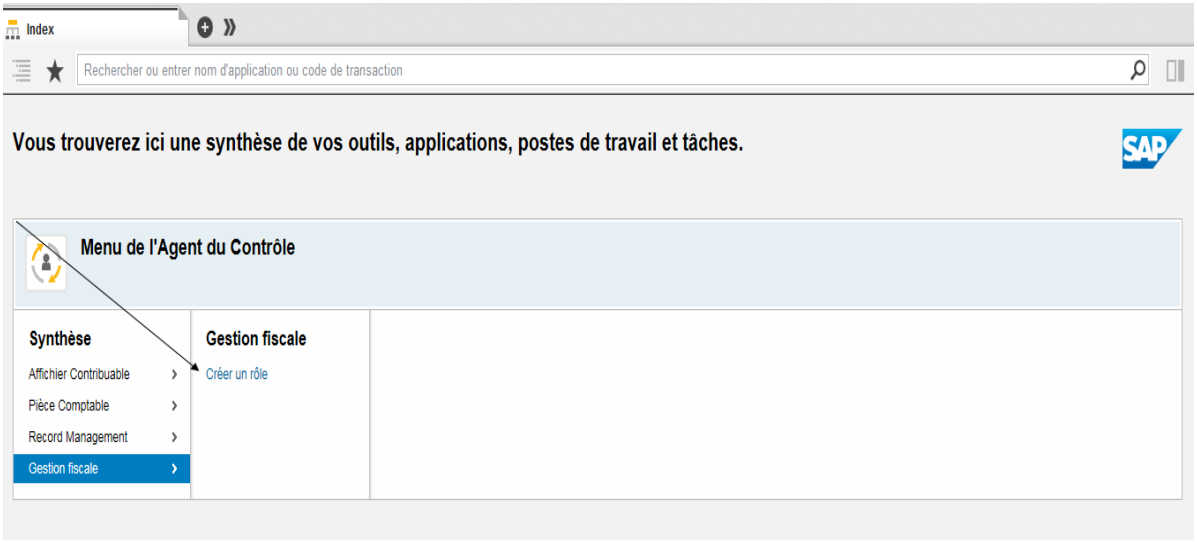
تعتبر مصلحة المراقبة من المصالح التابعة للمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتتمثل مهمتها في مراقبة الوضعية الجبائية للمكلفين والتدقيق فيها. فبعد وصول المعلومات الجبائية من مصلحة التسيير ومراجعتها، وفي حال تسجيل حالات تهرب من التسديد أو التصريح، تتولى كل من مصلحة التسيير ومصلحة المراقبة صلاحية القيام بالتسوية الجبائية.

كما تتكفل هذه المصلحة بإعداد الجدول الضريبي **(ROLE)** استنادا إلى الدراسة التي أنجزتها مصلحة التسيير. أما فيما يخص الرقمنة على مستوى مصلحة المراقبة، فتقتصر أساسًا على إعداد الجدول الضريبي **(ROLE)** إلكترونيا، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات،[2] تبدأ بالدخول إلى النظام باستعمال اسم المستخدم وكلمة المرور، لتظهر بعدها القائمة الرئيسية التالية:

**الشكل رقم(14): يوضح إعداد الجدول الضريبي (ROLE) إلكترونيا**

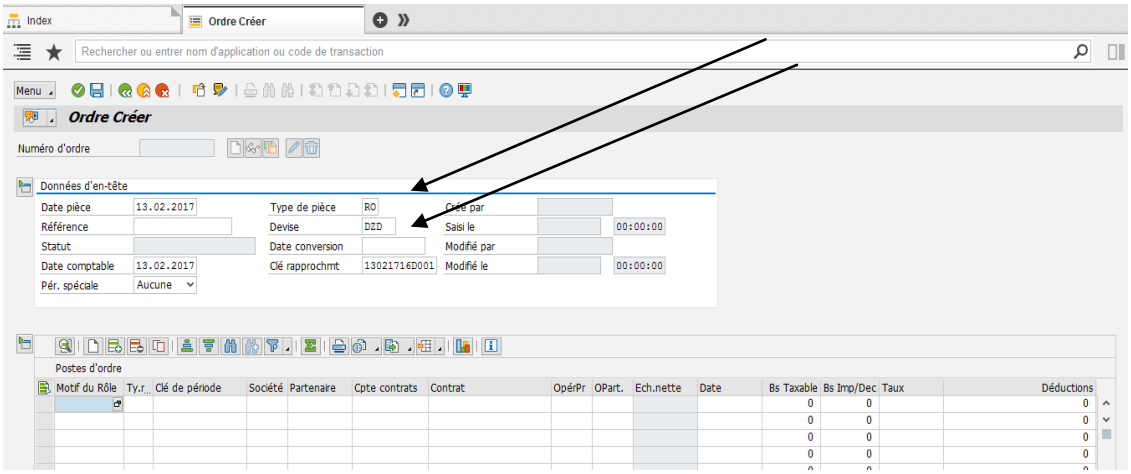
(1) مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة لمركز الضرائب لولاية النعامة ، يوم 2026/05/10 ،على الساعة 15:00.

(2) مقابلة مع رئيس قسم المراقبة لمركز الضرائب لولاية النعامة، يوم 2026/05/11، على الساعة 10:00



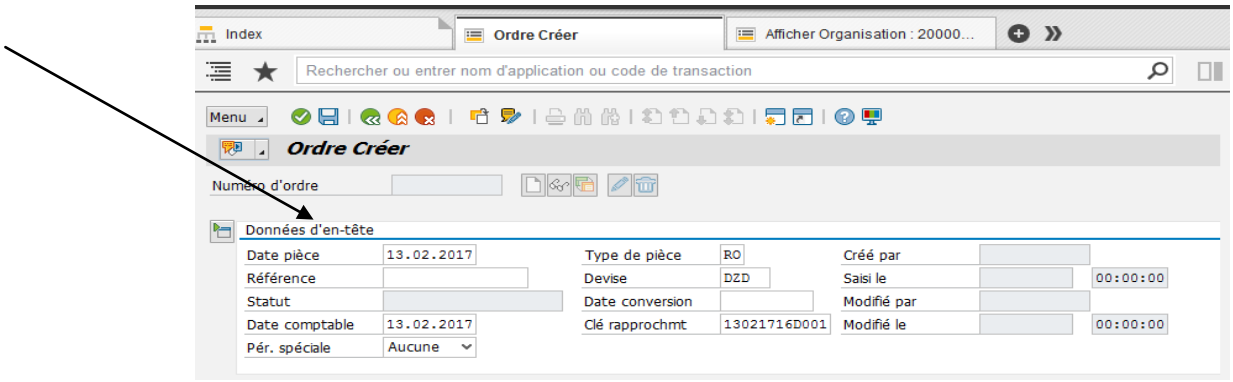

المصدر: من نظام SAP لمركز الضرائب لولاية النعامة

الشكل(15): يوضح نافذة إعداد الجدول الضريبي (ROLE)إلكترونيا




من مخرجات نظام SPA لمركز الضرائب لولاية النعامة

الشكل(16): يوضح شكل يوضح شاشة إدخال بيانات الجدول الضريبي (ROLE)إلكترونيا

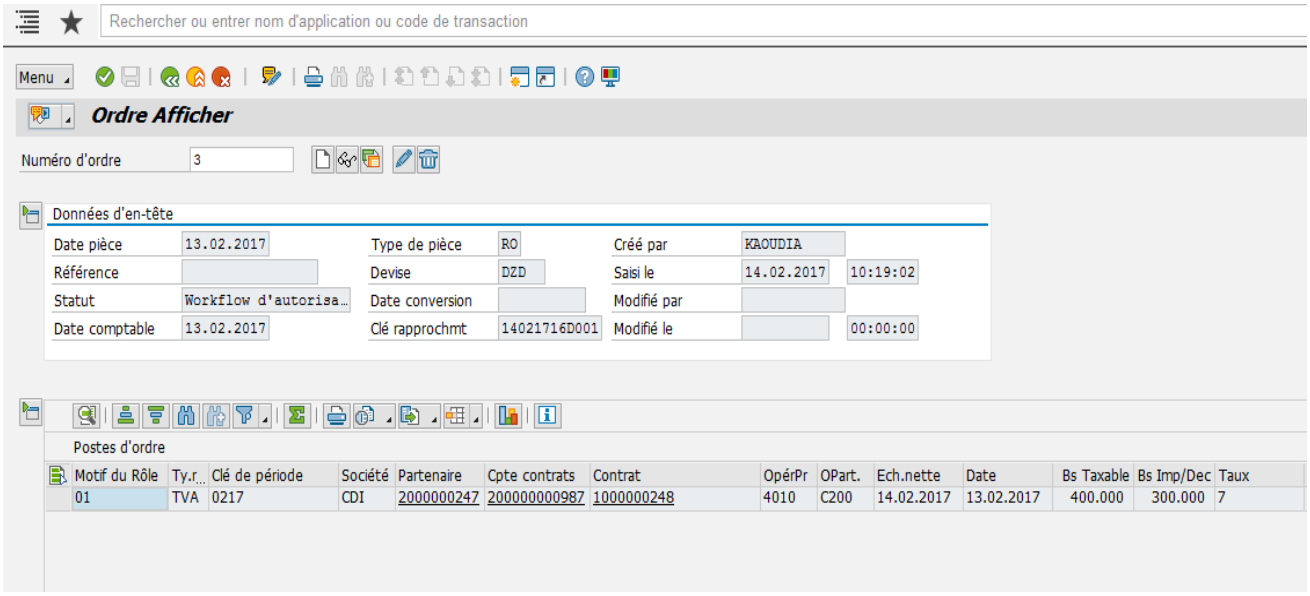



**المصدر: من مخرجات نظام SPAلمركز الضرائب لولاية النعامة**

وانطلاقًا من القائمة الرئيسية، يقوم العون بالدخول إلى النظام باستعمال اسم المستخدم وكلمة المرور، ثم يختار من بين الخصائص المتاحة خاصية contrôle de agent'l de menu، لتظهر له بعد ذلك قائمة أخرى تتضمن عدة وظائف، من بينها خاصية fiscale gestionالتي تمكنه من إعداد الجدول الضريبي (ROLE)إلكترونيًا.

وفي نهاية العملية، يظهر الجدول الضريبي في صيغته النهائية على النظام، مما يسهل عملية المراقبة والمتابعة داخل مصلحة المراقبة. [1]

**الشكل(17): يوضح نموذج عن الجدول الضريبي (ROLE)إلكترونيا**




**من مخرجات نظام SPAلمركز الضرائب لولاية النعامة**

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة المراقبة لمركز الضرائب لولاية النعامة، يوم 2026/05/12، على الساعة 11:00.

من خلال استقراءنا لمعطيات الميدانية المتعلقة باستعمال بوابة جبايتك ونظام SAP على مستوى مركز الضرائب لولاية النعامة، يتبين أن مسار الرقمنة داخل الإدارة الجبائية قد حقق تقدما ملحوظا من حيث تبسيط الإجراءات وتقليص الطابع الورقي وتسريع معالجة الملفات الجبائية، غير أن هذا التطور يبقى مرتبطا بمدى جاهزية الموارد البشرية وقدرتها على التحكم في الأدوات الرقمية، إضافة إلى مستوى تكيف المكلفين بالضريبة مع هذه الأنظمة الجديدة. كما نلاحظ أن بعض المراحل لا تزال تتطلب تدخلا بشريا مباشرا، مما يعكس أن عملية الرقمنة لم تصل بعد إلى الاكتمال التام، بل هي في طور الانتقال التدريجي نحو إدارة جبائية رقمية شاملة.

## الفرع ارابع: إحصائيات عامة عن بوابة جبايتك و نظامSAP

تعتبر الإحصائيات المتعلقة باستخدام بوابة جبايتك ونظام SAP على مستوى مركز الضرائب لولاية النعامة من المؤشرات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لفهم واقع الرقمنة داخل الإدارة الجبائية محليًا. فهذه المعطيات تعكس بشكل عملي مدى إقبال المكلفين بالضريبة على استعمال هذه الخدمات الرقمية، كما تُبرز درجة اندماج الإدارة الجبائية في مسار التحول الرقمي الذي سعت الدولة إلى تعزيزه من خلال تحديث وسائل العمل وتبسيط الإجراءات. ومن خلال تحليل هذه الإحصائيات يمكن الوقوف على مستوى فعالية هذه الأنظمة في تسهيل المعاملات الجبائية وتقليص الطابع الورقي، بما يساهم في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى مركز الضرائب بولاية النعامة".

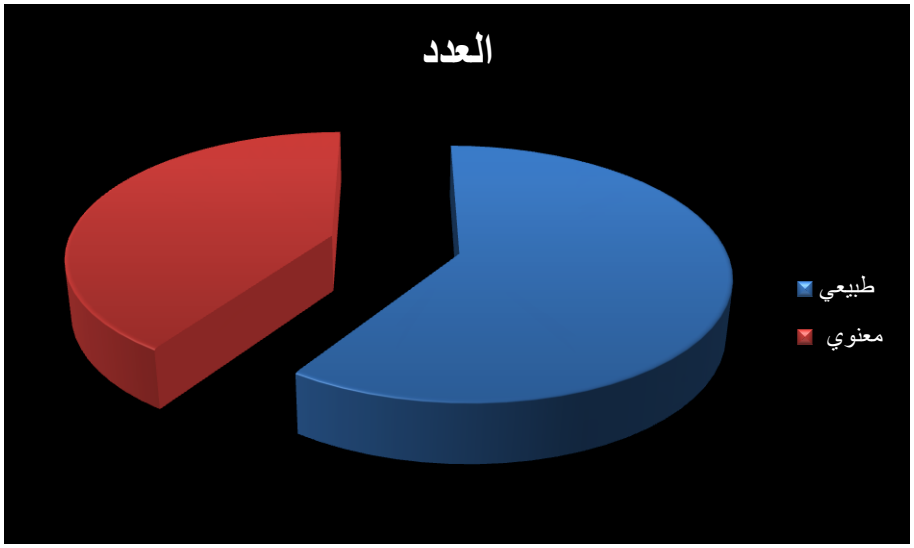
### أولا: احصائيات مركز الضرائب لولاية النعامة

تظهر الإحصائيات الخاصة بمركز الضرائب لولاية النعامة أن العدد الإجمالي للمكلفين بالضريبة يقدر بـ **3020 مكلف**، موزعين بين **1223 شخص معنوي**، **1797 شخص طبيعي**[1]. ويعكس هذا التوزيع هيمنة فئة الأشخاص الطبيعيين على النسيج الجبائي المحلي

[1] مقابلة مع مكون نظام المعلوماتي جبايتك ، يوم 2026/05/05 ،ساعة 00: 19

مقارنة بالأشخاص المعنويين، وهو ما يبرز طبيعة النشاط الاقتصادي السائد على مستوى الولاية.[1]

**الشكل رقم(18): يوضح نسبة توزيع للمكلفين بالضريبة**




**من إعداد الطلبة بناءا على مقابلة مع رئيس مصلحة القباضة لمركز الضرائب لولاية النعامة**

ومن خلال ما سبق، يمكننا القول إن ارتفاع عدد الأشخاص الطبيعيين مقارنة بالأشخاص المعنويين يدل على انتشار الأنشطة الفردية والمهن الحرة والتجارية الصغيرة على مستوى ولاية النعامة، مقابل محدودية المؤسسات والشركات ذات الطابع المعنوي. كما يعكس هذا الوضع خصوصية النسيج الاقتصادي المحلي، الذي يعتمد بدرجة أكبر على المبادرات الفردية مقارنة بالمشاريع المنظمة في شكل شركات.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة القباضة لمركز الضرائب لولاية النعامة ، يوم 2025/05/11 ،على الساعة 14:00

## ثانيا: احصائيات التحصيل الجبائي لمركز الضرائب لولاية النعامة في الفترة(2019-2023)

**الجدول رقم(01): يوضح نسب التحصيل الجبائي للفترة الممتدة (2019-2023) لمركز الضرائب لولاية النعامة**

| الفترة | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| التحصيل الجبائي العام | 84% | 100% | 77% | 87% | 81% |
| التحصيل الجبائي للورود بعد المراقبة | 32% | 83 | 100% | 93% | 13% |
| التحصيل الجبائي عن طريق G50 | 90% | 96% | 81% | 88% | 88% |

**المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مقابلة مع المدير الفرعي للتحصيل و رئيس مكتب المراجعات الجبائية**

من خلال الجدول تُظهر معطيات التحصيل الجبائي لمركز الضرائب لولاية النعامة خلال الفترة (2019-2023) تذبذبًا ملحوظًا في الأداء العام للتحصيل، حيث سجل التحصيل الجبائي العام ارتفاع ملحوظ سنة 2020 بنسبة 100% مقارنة بـ 84% سنة 2019، قبل أن يعرف انخفاض سنة 2021 إلى 77%، ثم تحسنًا نسبيًا سنة 2022 بـ 87%، ليعود إلى الانخفاض سنة 2023 بـ 81%. ويعكس هذا التغير عدم استقرار نسبي في مردودية التحصيل الجبائي العام خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص التحصيل الجبائي للورود بعد المراقبة، فقد عرف بدوره تقلبات حادة، حيث انتقل من 32% سنة 2019 إلى 83% سنة 2020، ثم بلغ ذروته سنة 2021 بـ 100%، قبل أن ينخفض إلى 93% سنة 2022، ثم يسجل تراجع كبير سنة 2023 إلى 13%، وهو ما يدل على ضعف كبير في فعالية التحصيل بعد المراقبة خلال السنة الأخيرة، رغم الأداء الجيد في السنوات السابقة.

في المقابل، يُسجل التحصيل الجبائي عبر G50 أداءً أكثر استقرارًا مقارنة بباقي المؤشرات، حيث ارتفع من 90% سنة 2019 إلى 96% سنة 2020، ثم عرف انخفاضًا

سنة 2021 إلى 81%، قبل أن يتحسن مجددًا إلى 88% سنة 2022 ليستقر عند نفس النسبة سنة 2023، مما يدل على فعالية نسبية لهذا النظام في ضمان استمرارية التحصيل وتحقيق نتائج مستقرة.

وبصفة عامة، تعكس هذه المؤشرات أن التحصيل الجبائي في المركز محل الدراسة يتأثر بعدة عوامل تنظيمية وميدانية، مع بروز دور الأدوات الرقمية مثل نظام G50 في تحقيق نوع من الاستقرار مقارنة بالتحصيل المرتبط بالمراقبة الجبائية الذي يبقى أكثر تقلبًا.

**خلاصة الفصل:**

يتضح من خلال هذا الفصل أن الإدارة الجبائية الجزائرية قد قطعت خطوات مهمة في مسار عصرنة وتحديث خدماتها من خلال إدراج الرقمنة كآلية أساسية في علاقتها مع المكلفين بالضريبة، فقد سمحت بوابة "جبايتك" بتقريب الإدارة من المكلفين، من خلال تمكينهم من التصريح بالضرائب و دفعها وتتبع ملفاتهم، والحصول على مختلف المعلومات والخدمات الجبائية عن بعد، وهو ما ساهم في تقليص الإجراءات التقليدية وتخفيف الأعباء الإدارية وتحسين جودة الخدمة العمومية.

كما أظهر اعتماد منصة طلب رقم التعريف الجبائي (NIF) عن بعد تطورًا مهمًا في تبسيط إجراءات التسجيل الجبائي، حيث أصبح بإمكان المكلف إنجاز هذه العملية إلكترونيًا مع إمكانية تتبعها وطباعة الشهادة دون تنقلات متكررة إلى المصالح الجبائية، مع بقاء بعض الإجراءات النهائية مرتبطة بالمصادقة الإدارية.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن مركز الضرائب لولاية النعامة قد وظّف الرقمنة داخليًا من خلال نظام SAP الذي مكّن من تسيير الملفات الجبائية بشكل آلي ومنظم، بدءًا من تسجيل المكلفين، مرورًا بمتابعة التصريحات، وصولًا إلى التحصيل والمراقبة والمنازعات، مما ساهم في تقليص الأخطاء وتسريع معالجة الملفات وتحسين التنسيق بين مختلف المصالح.

غير أن هذه الديناميكية الرقمية رغم فعاليتها، ما تزال تواجه بعض التحديات المرتبطة أساسا بدرجة تكيف الموارد البشرية مع الأدوات الرقمية، وكذا استمرار بعض الإجراءات التي تتطلب تدخلاً بشريًا مباشرًا، مما يؤكد أن عملية الرقمنة لا تزال في مرحلة انتقالية نحو إدارة جبائية رقمية متكاملة.

وفي الأخير، توضح الإحصائيات الميدانية أن استعمال الأنظمة الرقمية بدأ ينعكس إيجابا على أداء الإدارة الجبائية، من خلال تحسين التنظيم وتسهيل الخدمة، غير أن فعالية هذا التحول تبقى رهينة بتعميم الثقافة الرقمية وتعزيز قدرات الفاعلين داخل الإدارة الجبائية والمتعاملين معها.

# الخاتمة

## الخاتمة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه بالنسبة لمختلف الإدارات العمومية، ومن بينها الإدارة الجبائية التي تُعد من أهم الأجهزة الإدارية ذات الأثر المباشر على تمويل الخزينة العمومية وضمان استقرار النظام المالي للدولة. وقد سعت الجزائر، في إطار إصلاح الإدارة العمومية وعصرنتها، إلى تبني الرقمنة كآلية حديثة لتطوير الإدارة الجبائية وتحسين أدائها، من خلال اعتماد نظم معلوماتية متكاملة وخدمات إلكترونية موجهة للمكلفين بالضريبة.

ومن خلال هده الدراسة النظرية التي تناولت ماهية الإدارة الجبائية، الإطار القانوني للرقمنة، وأهمية التحول الرقمي في المجال الجبائي، إضافة إلى الدراسة الميدانية المنجزة على مستوى مركز الضرائب لولاية النعامة، تبين أن الرقمنة ساهمت بشكل واضح في إحداث تحول ملموس في أساليب العمل الجبائي، سواء على مستوى تسيير الملفات الجبائية، أو معالجة التصريحات، أو متابعة التحصيل والمراقبة الجبائية.

كما أظهرت الدراسة أن اعتماد أنظمة رقمية مثل نظام **SAP** وبوابة **جبايتك** ومنصة طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد(NIF) ، مكّن الإدارة الجبائية من تحسين جودة الخدمة العمومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص آجال معالجة الملفات، إضافة إلى تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية وتعزيز سرعة تداول المعلومات بين مختلف المصالح.

غير أن نتائج الدراسة الميدانية أظهرت أيضًا أن الرقمنة داخل مركز الضرائب لولاية النعامة، رغم التقدم المحقق، لا تزال تواجه عدة تحديات تعيق الوصول إلى رقمنة شاملة وكاملة، من أبرزها استمرار الحاجة إلى بعض الإجراءات الحضورية، محدودية التكوين المستمر للأعوان في بعض الجوانب التقنية، إضافة إلى ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المكلفين بالضريبة، خاصة الأشخاص الطبيعيين وأصحاب الأنشطة الفردية.

وعليه، يمكن القول إن الرقمنة لم تعد مجرد وسيلة تقنية لتحديث الإدارة الجبائية، بل أصبحت ركيزة أساسية لتحسين الأداء الإداري، وتعزيز الشفافية، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي، وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

وقد توصلنا إلى نتائج منها:

- تعتبر الإدارة الجبائية جهازًا إداريًا وقانونيًا محوريًا في تنفيذ السياسة المالية للدولة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .
- ساهمت الرقمنة في تبسيط الإجراءات الجبائية وتقليص الوقت والجهد المبذولين في إنجاز المعاملات .
- أتاح نظام **SAP** رقمنة عدد معتبر من العمليات الداخلية بمركز الضرائب، خاصة ما يتعلق بتسيير الملفات الجبائية، التحصيل، المراقبة، والمحاسبة .
- مكّنت بوابة **جبايتك** المكلفين بالضريبة من التصريح والدفع وتتبع ملفاتهم عن بعد، مما حسن جودة الخدمات المقدمة .
- ساهمت منصة طلب رقم التعريف الجبائي الإلكتروني (NIF) في تسهيل عملية التسجيل الجبائي وتقليل الضغط على مصالح الاستقبال .
- أدى اعتماد الأنظمة الرقمية إلى تعزيز الشفافية وتقليل فرص التلاعب والأخطاء المرتبطة بالعمل اليدوي .
- لا تزال بعض الإجراءات الجبائية تتطلب تدخل بشري وحضوري فعلي، ما يدل على أن الرقمنة لم تصل بعد إلى الاكتمال التام .
- يواجه مسار الرقمنة تحديات مرتبطة بالبنية التحتية، التكوين التقني، ومستوى الوعي الرقمي لدى بعض المكلفين بالضريبة .

وقد خلصنا الى مجموعة من التوصيات و الاقتراحات

استنادًا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية داخل مختلف المصالح الجبائية وتوفير تجهيزات تقنية حديثة .

- تكثيف برامج التكوين المستمر لفائدة أعوان الإدارة الجبائية في مجال استخدام الأنظمة الرقمية والتطبيقات المعلوماتية .

- تعميم الثقافة الرقمية لدى المكلفين بالضريبة من خلال تنظيم حملات تحسيسية ودورات توجيهية حول كيفية استخدام الخدمات الإلكترونية .

- تطوير بوابة **جبايتك** بإضافة خدمات إلكترونية جديدة وتوسيع نطاق الاستفادة منها .

- العمل على تقليص الإجراءات الحضورية تدريجيًا والانتقال نحو إدارة جبائية رقمية متكاملة .

- تعزيز أمن المعلومات وحماية المعطيات الجبائية الرقمية من مختلف المخاطر السيبرانية .

- تحسين الربط الإلكتروني بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والهيئات الأخرى لتبادل المعلومات بصورة أسرع وأكثر دقة .

- تقييم فعالية الأنظمة الرقمية بشكل دوري لرصد النقائص والعمل على معالجتها وتحسين الأداء

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر و المراجع**

**أولاً: الكتب**

1.أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، *المالية العامة*، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997 .
2.حسين الصغير، *دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية*، دار المحمدية العامة، الطبعة 01، 1999 .
3.حسين فرج، الاقتصاد الرقمي والفاعلية الإدارية، مركز الإمارات للدراسات، دبي، 2018 .
4.حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
5.رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 .
6.سعيد يقطين، *من النص إلى النص: مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي*، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005 .
7.سوزي عدلي ناشد، *الوجيز في المالية العامة*، الدار الجامعية للنشر، 2000 .
8.عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، *التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي (دراسة تحليلية مقارنة)*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 .
9.عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، *السياسة الضريبية في ظل العولمة*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013 .
10. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2011 .
11. لؤي الحاج شحادة، تحديث وتطوير الإدارة الضريبية، وزارة المالية، بيروت، لبنان، 2007 .
12. محمد عباس محرزي، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار ITCIS ، الجزائر، 2010 .
13. منصور بن أعمارة، الضرائب على الدخل الإجمالي IRG ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .
14. نعمة عباس الخفاجي، صلاح الدين الهيتي، *تحليل أسس الإدارة العامة (منظور معاصر)*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

15. هاشم عبد الرحمن تكروري، *الأسس الفلسفية للضرائب*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015 .

**ثانياً: الرسائل والمذكرات الجامعية**

**أ) أطروحات دكتوراه:**

1.مريبعي محفوظ، تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل إصلاحات الجيل الثالث، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2017 .

**ب) رسائل ماجستير**

1.عبد رجاشتة، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، 2018 .
2.عدوان معزوز محمد إشتية، مسببات النزاع في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008 .
3.محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010 .

**ثالثاً: المقالات والمجلات العلمية**

1.حمزة بن عروس، لمين علوطي، "أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير الإدارة الضريبية"، *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، المجلد 06، العدد 01، 2022 .
2.دلهومي الصالح، "إشكالية المكتبة الإلكترونية ومستفيديها"، أعمال الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 2001 .
3.عز الدين عوان، محمد السعيد سعيداني، "رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي"، *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، المجلد 10، العدد 01، 2024 .
4.غيث طلال فايز المجالي، "التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا"، *مجلة الدفاتر السياسية*، المجلد 13، العدد 01، 2021 .
5.فراح عبد الرحمان، "مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية"، *مجلة المعلوماتية*، السعودية، 2005 .

6.فهيمة بلول، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد 17، العدد 02، 2022 .

7.قوادري محمد، "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، *مجلة المنتدى للدراسات الاقتصادية*، المجلد 06، العدد 02، 2022 .

8.قويدر محمد الطيب، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر"، *مجلة الاقتصاد والمال والأعمال*، المجلد 06، العدد 01، 2021 .

9.ليلى مرزوق، "دور التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي"، *مجلة العلوم المالية*، المجلد 15، العدد 4، 2023 .

10. طالبي محمد، اللامركزية الجبائية و مساهمتها في التنمية المحلية ، "مجلة دراسات جبائية"، العدد 03،جامعة البليدة، سنة 2013 .

11. محمد بن سليمان، "الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، منشورات جامعة ورقلة، 2021 .

12. نادية سعيد، "تجربة التواصل الرقمي في الجهاز الضريبي الجزائري"، *مجلة الإدارة الإلكترونية*، المجلد 7، العدد 2، 2020 .

13. نجاة نوي، "دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين"، *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، المجلد 04، العدد 01، 2021 .

**رابعاً: المواقع الإلكترونية**

- المديرية العامة للضرائب الجزائرية https://www.mfdgi.gov.dz/ :
- بوابة جبايتك https://www.mf.gov.dz/portailpublic/ :
- منصة رقم التعريف الجبائي (NIF): https://nifenligne.mf.gov.dz/

**خامساً: المقابلات الميدانية**

- مقابلة مع رئيس مركز الضرائب لولاية النعامة .
- مقابلة مع رئيس مصلحة التسيير .

- مقابلة مع رئيس مصلحة الاستقبال .
- مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة .
- مقابلة مع رئيس مصلحة القباضة .
- مقابلة مع رئيس مصلحة المراقبة .
- مقابلة مع عون قسم الصندوق .
- مقابلة مع مكون نظام المعلوماتي جبايتك .

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | يوضح نسب التحصيل الجبائي للفترة الممتدة (2019-2023) لمركز الضرائب لولاية النعامة | 53 |



| | |
|---|---|
| الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية النعامة | 28 |
| الشكل رقم (02): الواجهة الرسمية لبوابة جبايتك | 33 |
| الشكل رقم (03): المنصة الرقمية لطلب رقم التعريف الجبائي | 35 |
| الشكل رقم (04): استمارة طلب الاكتتاب في نظام جبايتك | 39 |
| الشكل رقم (05): أيقونة نظام SAP المعتمد بمركز الضرائب | 43 |
| الشكل رقم (06): التعليمات الخاصة بإنشاء ملف المكلف بالضريبة في نظام SAP | 43 |
| الشكل رقم (07): واجهة اختيار نوع المكلف (شخص طبيعي/شخص معنوي) | 44 |
| الشكل رقم (08): واجهة تسجيل مكلف جديد في نظام SAP | 44 |
| الشكل رقم (09): نافذة تسيير الملف الجبائي للمكلف في نظام SAP | 45 |
| الشكل رقم (10): خاصية استقبال المكلف داخل نظام SAP (Contribuable au Accueil) | 46 |
| الشكل رقم (11): نافذة قائمة الالتزامات الجبائية (Postes Liste) | 47 |
| الشكل رقم (12): عرض التصريحات المقدمة داخل الآجال القانونية | 48 |
| الشكل رقم (13): عرض الالتزامات غير المصرح بها | 48 |

| | |
|---|---|
| الشكل رقم (14): إعداد الجدول الضريبي (ROLE) إلكترونيًا عبر نظام SAP | 50 |
| الشكل(15): يوضح نافذة إعداد الجدول الضريبي (ROLE)إلكترونيا | 51 |
| **الشكل** (16): يوضح شكل يوضح شاشة إدخال بيانات الجدول الضريبي (ROLE)إلكترونيا | 51 |
| لشكل(17): يوضح نموذج عن الجدول الضريبي (ROLE)إلكترونيا | 51 |
| الشكل رقم(18): يوضح نسبة توزيع للمكلفين بالضريبة | 53 |

# الملاحـــــــق

**الملحق رقم (01):إستمارة طلب رقم تعريف الجبائي لشخص معنوي**



**الملحق رقم(02): إستمارة طلب رقم تعريف الجبائي لشخص طبيعي**



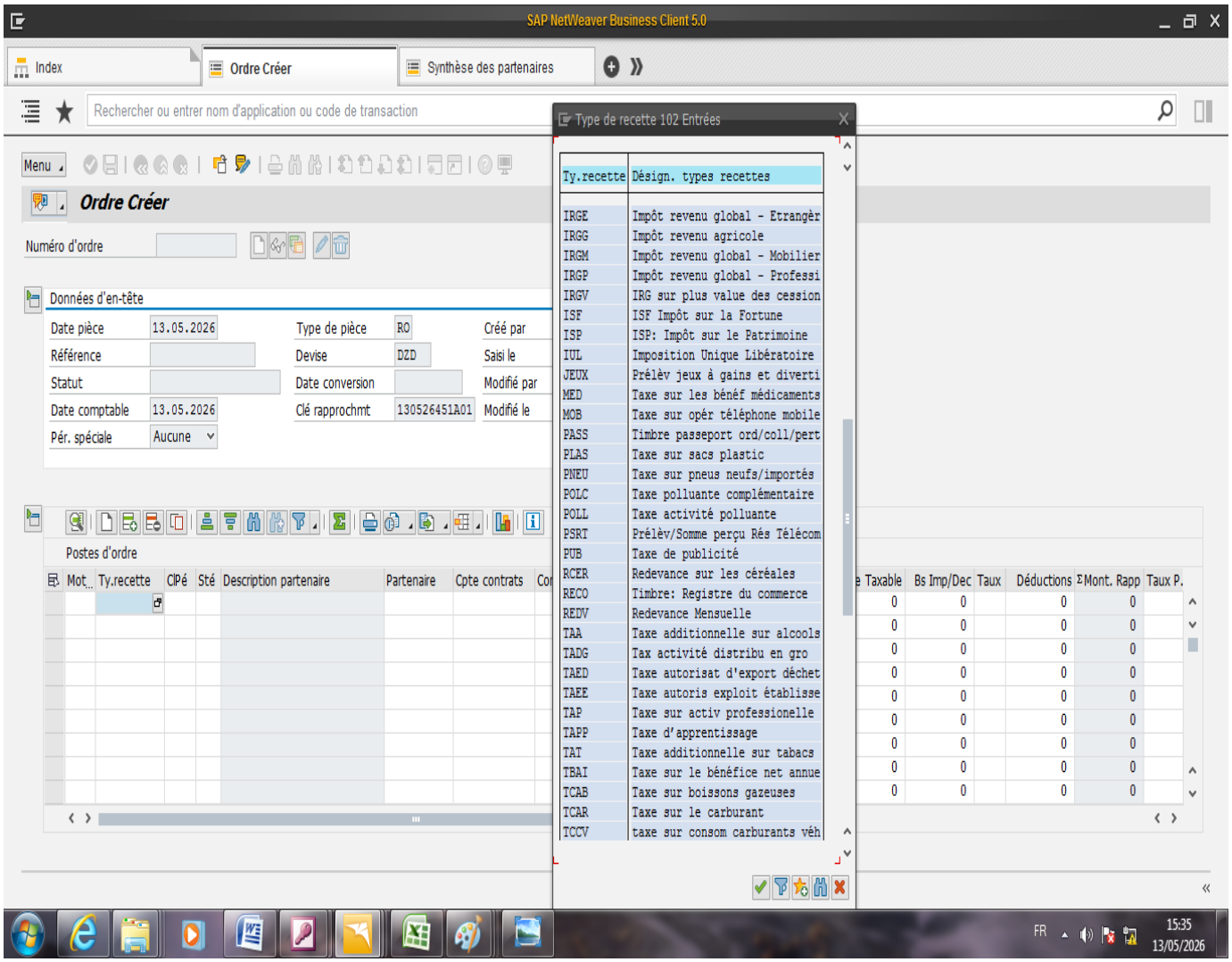
**الملحق رقم(03): إختيار شخص معنوي و طبيعي**



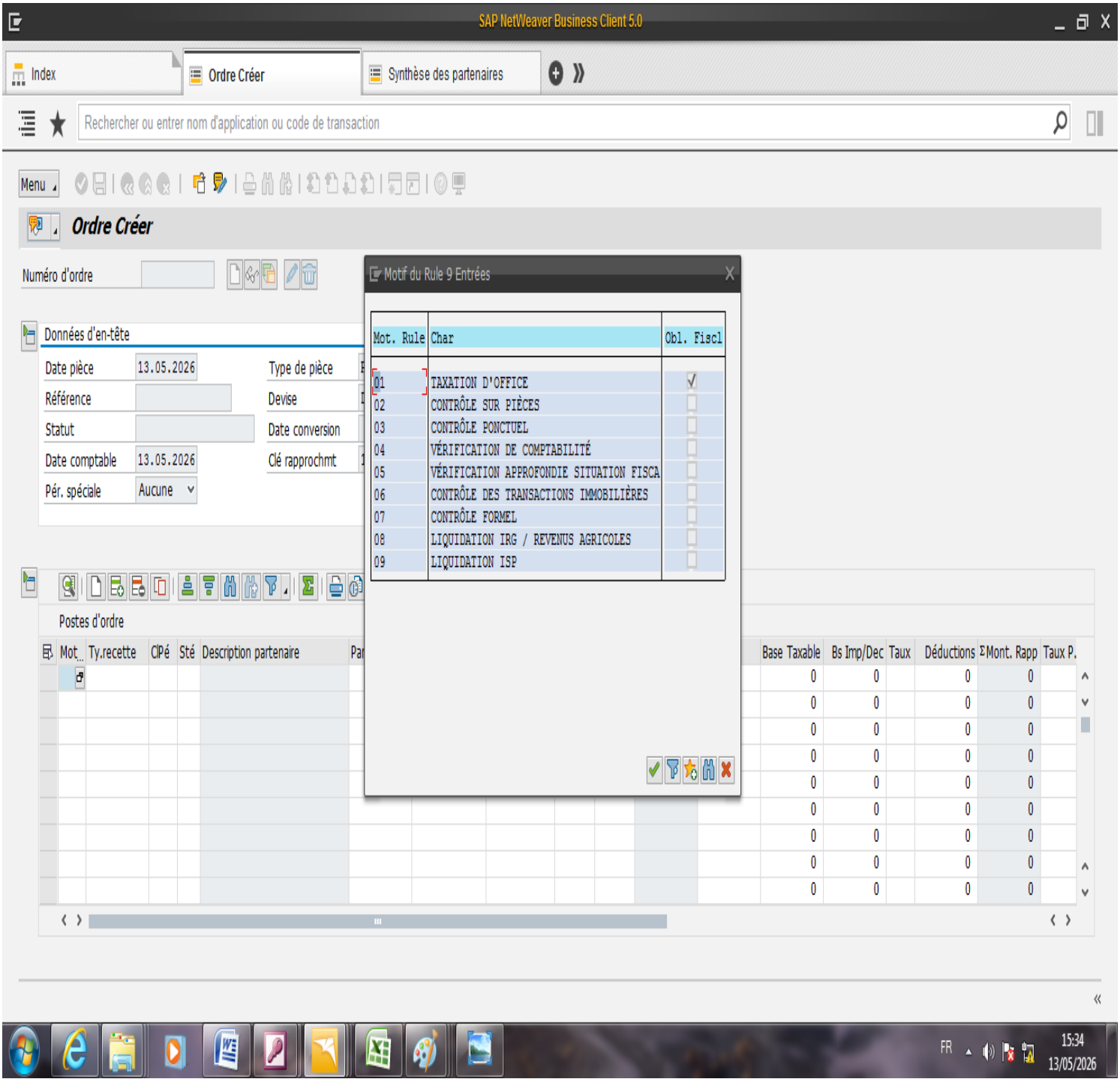
## الملحق رقم ( 04)



## الملحق رقم ( 05)



## الملحق رقم (06)



# الفهرس

| العـنـوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| الإهداء | |
| قائمة المختصرات | |
| مقدمة: | 1 |
| **الفصل الأول: ماهية الإدارة الجبائية** | |
| تمهيد: | 06 |
| المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية | 07 |
| المطلب الأول: مفهوم الإدارة الجبائية | 07 |
| الفرع الأول: تعريف الإدارة الجبائية | 07 |
| الفرع الثاني: خصائص الادارة الجبائية | 09 |
| الفرع الثالث: وظائف الإدارة الجبائية | 12 |
| المطلب الثاني: مهام الإدارة الجبائية وأهدافها | 14 |
| الفرع الأول: مهام الإدارة الجبائية | 14 |
| الفرع الثاني: أهداف الإدارة الجبائية | 15 |
| المبحث الثاني: الإطار القانوني للرقمنة في الإدارة الجبائية | 17 |
| المطلب الأول: مفهوم الرقمنة | 17 |
| الفرع الأول: تعريف الرقمنة وخصائصها | 18 |
| الفرع الثاني: متطلبات الرقمنة | 20 |
| المطلب الثاني: أهمية الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية | 21 |
| الفرع الأول: أهمية الرقمنة | 22 |
| الفرع الثاني: رقمنة النظام الجبائي | 23 |
| **الفصل الثاني: دراسة تقيمية لدور الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية مديرية الضرائب لولاية التعامة –نموذجا** | |
| تمهيد: | 29 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول: تقديم عام حول مركز الضرائب (CDI)لولاية النعامة** | **30** |
| **المطلب الأول: تعريف بمديرية العامة الضرائب(DGI)** | **30** |
| **المطلب الثاني: التعريف بمركز الضرائب (CDI)لولاية النعامة و هيكله التنظيمي .** | **30** |
| **الفرع الاول : تعريف بمركز الضرائب(CDI)** | **31** |
| **الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي ودور كل مصلحة** | **32** |
| **المبحث الثاني: توظيف الرقمنة من طرف المكلف** | **37** |
| **المطلب الأول: بوابة جبايتك(JIBAYA'TIC)** | **37** |
| **الفرع الأول: كيفية استخدام نظام "جبايتك"** | **38** |
| **الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها نظام "جبايتك"** | **39** |
| **الفرع الثالث: طلب رقم التعريف الجبائي عن بعد (NIF)و كيفية إستخدام بوابة جبايتك من طرف المكلفين** | **40** |
| **المطلب الثاني: توظيف الرقمة من طرف مركز الضرائب لولاية النعامة** | **45** |
| **الفرع لأول: مصلحة الإستقبال** | **46** |
| **الفرع الثاني: مصلحة التسيير** | **49** |
| **الفرع الثالث: مصلحة القباضة والمراقبة** | **56** |
| **الفرع الرابع: إحصائيات عامة عن بوابة جبايتك ونظامSAP** | **62** |
| **خلاصة الفصل** | **62** |
| **الخاتمة** | **64** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **62** |
| **قائمة الجداول والأشكال** | **67** |
| **الملاحـــــــق** | **69** |
| **الملخص** | **77** |

# الملخص

**الملخص:**

أصبحت رقمنة الإدارة الجبائية من أبرز الإصلاحات الحديثة التي تبنتها الجزائر في إطار عصرنة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. وتهدف هذه الرقمنة إلى توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف العمليات الجبائية من أجل تبسيط الإجراءات، تسريع معالجة الملفات، تحسين التحصيل الجبائي، وتقليص الاعتماد على المعاملات الورقية. كما ساهمت في تعزيز الشفافية، تقليل الأخطاء الإدارية، وتحسين التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة عبر توفير خدمات إلكترونية متنوعة. غير أن نجاح هذا التحول الرقمي يبقى مرتبطًا بتوفير بنية تحتية ملائمة، وتكوين الموارد البشرية، ونشر الثقافة الرقمية لضمان إدارة جبائية أكثر كفاءة وفعالية.

**الكلمات المفتاحية:**

رقمنة الإدارة الجبائية، التحول الرقمي، الإدارة الجبائية، الخدمات الإلكترونية.

**Abstract**

The digitalization of tax administration has become one of the main modern reforms adopted by Algeria within the framework of public administration modernization and improving services provided to taxpayers. This process aims to integrate information and communication technologies into tax operations in order to simplify procedures, accelerate file processing, improve tax collection, and reduce reliance on paper-based transactions. It has also contributed to enhancing transparency, reducing administrative errors, and improving communication between tax administration and taxpayers through various electronic services. However, the success of this digital transformation depends on the availability of appropriate infrastructure, qualified human resourcses, and the promotion of digital culture to ensure a more efficient and effective tax administration.

**Keywords:**
Tax Administration Digitalization, Digital Transformation, Tax Administration, Electronic Service